

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقر اطي في الوطن العربي



مركز ابن المدون للرامات الإنماية

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدلي والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي



د، منيرة أحمد فخرو

تقديم ، د. سعد الدين إبراهيم

اصدارات مرکز ابن خلدون بالاشتراک مع دار الا مین للنشر والتوزیع



مقدمه د • سعد الدين ابرا هيم

تقديم

المجتمع المدني والتحول الديموقر اطي في الوطن العربي

د ٠ سعد الدين إبراهيم

١- معنى المجتمع المدنى

المجتمع المدني هو ومجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف،

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ الركن الأول، هو الفعل الإرادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده، ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضريتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم، وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي ، فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات ، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضا ، اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو تبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد ، وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد ، ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً» ، وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي ، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً ،

فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، المجتمع المدني هو مجتمع المدني مو مجتمع المدني، والفين من بطاقات عضوية، بقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية لهم (في ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» تعاونيات، أو «المستضعفين» (Powerless) في أي مجتمع معاصر،

■ الركن الشالث: للمجتمع المدني هر ركن أخلاقي سلوكي، وينطري على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي،

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقر اطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية، فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية، بل إن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني، فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف، ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس

للتنشئة السياسية على الديموتراطية، فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية، و فإنها تدرب أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للديموتراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت على القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت على هوى العضو أو لم تكن ،

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر «جماعات مصالع»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة الدولة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف، وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لرجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد لنشأته إن لم يكن مرجوداً بالفعل،

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، على ربط المجتمع المدني بالتحول الديموتراطي، في العنران وفي المحتوى، وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلع «الموجة الثالثة» (١) على ما يجتاح العالم من رياح ديموتراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب أوربا،

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية، ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة"، لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين، كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الأولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين،

اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربع التالية

للحرب العالمية الأولي (١٩٢٠ - ١٩٢٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة ولكن عددا من بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مشل ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود اليها وفي كل الأحوال أصبع عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة -

وفيما يتصل بأقطارنا العربية فإن المرجة الأولي لم تشملها على الإطلاق، ثم شملت الموجة الثانية (١٩٦٠-١٩٦٠) قلة منها تعد على أصابع البد الواحدة، وحتى هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠، وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الواحد والعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية أقطار فقط – هي مصر والمغرب والجزائر وترنس ولبنان والأردن والكريت والبمن وموريتانيا – بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل أغلبية الأقطار العربية ترزح تحت أنظمة حكم غير ديموقراطية، وحثى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة الينن الواعدة لامتحان قاس، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤،

٣- المجتمع المدنى: رأس المال الاجتماعي

ني كتباب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي "رويرت برتنام "، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنبران وجعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern ITALY

Princeton: Princeton University Press, 1993).

يزكد المؤلف النقطة المذكورة سابقاً ، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدنى والديموقراطية، على المستوى المحلى في إبطاليًا المعاصرة وقد وجد

الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموتراطية أكثر كفاء بكثير منها في جنرب إيطاليا، وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهر ما أسماه «رأسالمال الاجتماعي» (Social Capital)، ولا يعدد هذا الإصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هر بذاته ما نسميه في هذا التقرير وبالمجتمع المدني» بل إن " رويرت بوتنام " في العنران الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات والتقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة » ورأس المال الاجتماعي هر عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها، ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الأستاذ "روبرت بوتنام" من دراساته المبدانية الكثيفة، التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الانتصادية قد ارتبطت ارتباطأ وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضا عما مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبد، المشروعات الانتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها، بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات «جمعياتالإدخ والدوارة» (Rotating Credit Associations)، هي تصودج بجمعياتالإدخ والدوارة » (Rotating Credit Associations)، مي تصود مبلغ مقطوع شهرياً، على أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية.

وقد رجد "برتنام" أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروسات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها لبصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن، وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» على المبدأ العام نفسه الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى

دون أن تجمعهم علاقات قرابة وهكذا كلما حللنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا غناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلسية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة،

٤ - نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكرينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والغنات المهنية، وغيرها من جماعات المصالع، وتد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية، وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيدا طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعا للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه، وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والزادي والمؤسسات الاجتماعية،

وبينما يتسم الرلا السيادة العلبا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا ماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم العينية ويظهر في أوقات عديدة وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول يلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم الخصوصية والتغير في شدته واستمراريته بعبارة أخرى، إذا كان المواطن ادرأ ما يغير انتماء إلى الدولة القومية، فإنه كثيرا ما يغير انتماء الي الدولة القومية، فإنه كثيرا ما يغير انتماء الي لتنظيمات الاختيارية كالطبلة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك لاجتماعي وأسيا وأنقيا ويقيام التنافس أو حتى الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور نظمة الحكم تدريجيا باتجاء مؤيد من المشاركة السياسية، أي نحو لليمقراطية وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر

وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفرفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى الترون الثلاثة الأخيرة،

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمشابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث إنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة، وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالفسوض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السراء، ولكن لما كان المجتمع السدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية، إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور والمعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المصل، فقرة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس، أما في الوطن العربي، فالعالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً، كما سنرى .

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدر واضحة ومنطقية والديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ومن ثم فإن الأساس المعياري وللمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه وللديمقراطية وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في وأثينا و «مجلس المدينة وجانبا و لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم وأنهذا هو جوهر مقهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو والعقد الاجتماعي وحتى وهيجل ووهاركس وودي توكليل ووجرامشي وكل ما فسعله

مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة ·

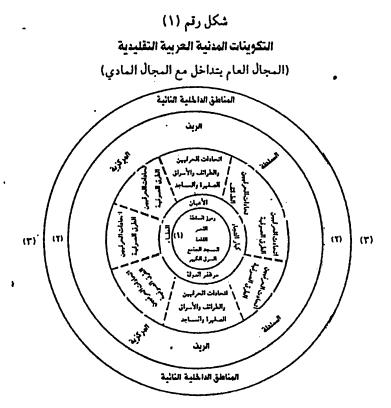
ويرى بعثض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الرطن العربي يرجع إلى غياب أو ترقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية» بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي، وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك، فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فإن الرطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها ، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ فإنها تمثار المشاركة في الحكم ،

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيع من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية (٢٠٠٠) إلا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وتيادات الملل والنحل (٢٠). أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو، وكانت السلطة السياسية تتبدى ، في أجلى صورها ، في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى لهذه المجال عنارج بصورة ملحوظة، ونادرا ما كانت محسوسة – وكانت التكوينات الأخرى، يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادرا ما كانت محسوسة – وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها ا (١٠) وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها، إذا كانت الطوائف ، والمذاهب الدينية ،

والأقليات العرقية ، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعما منتخبين أو معينين وكان يسند لهؤلا الزعما ، أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة ، إلا أنه كان يدار داخلياً وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان ، غالباً ، ما يتم حله وديا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية ()

ركان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستنقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفئون والعلوم أحيباناء أما الخدمات الاجتساعية والسهام الاقتىصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة»: بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية، وبهذا فإن المجتمع انعربي التقليدي لم بعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية (١٦) وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعبشون فيه ويعملون · (إنظر الشكل ١) . ركان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و «نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلم. في حين كان يقصد بمصطلح والنكبة ، التعرض للغزو من جانب قرة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة ا(٧١ وكان ينجم عن كل من ـ «الفتن» و «النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.



وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي. وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشي، وقتنذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة.

٦- الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولات معظم الدول العربية الجديدة على يد القرى الاستعمارية الغربية (٨). وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المنتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها، وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي السعفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة. وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى، أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت الحضري من ناحية أخرى، أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت الغقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة مستسقة ، كما هو الحال في الغرب.

١-١- النمر المشره للدرلة

شهد الرطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة و إلا أن هذا النمو كان فجائياً ، غير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه، ويتضع تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططا طموحة للتوسع التعليمي والصناعي، ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة، وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية، إلا أن العقدين التاليين

(السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشرشة، فقد أدت الطفرة النفطية الأرلى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكشافية السكانيية بتبنى ما يعرف بسيباسية «الانفشاح» الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقرد السابقة · فكان هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام، والقطاع الخاص والقطاع المشترك إلى جانب ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد، لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوماً ، فبازدادت حدة صغوط التصخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية . (١٩) من ناحية التدرج الطبقى، نسا في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طغيليان، هما طبقة «الأغنيا، الجدد» ووطبقة البروليتاريا البلامية» تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج . أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبيثاً يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعانى حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الرقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديشة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم، كمّا ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما، ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .(١٠)

٢-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات· رمن الأمرر التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك النشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات.

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكريتي. وبعض هذه الصراعات بصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراتي الإيراني، والعراقي الكويتي). ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخسو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السردان)، إلا أنها كلها باحظة التكاليف سراء على المستوى المادى أو البشري، وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى ، ني العالم الثالث ، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم إنفاق أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون الترصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة ، وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١) . وتقدر أعداد القتلي والجرحي والمعرقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١) ، وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النروية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، في التسعينيات إلى آفاق فلكبة ما لم يتم التوصل إلى

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات وتشير الخسائر الفادحة

جدول مختصر (۱) تكاليف الصراعات السسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقها (۱۹۲۸ -۱۹۹۲)

Г	أعداد المشردين	العكاليات	الخسائر الهشرية	اللترة	نبط الصراع		
		(ملیار درلار پأسمار ۱۹۹۰)					
Γ					أ - صراع بين دول		
ı	۲,,	r	11.,	111 64	عربي - إسرائيلي		
	١,,	r	r,	1984 - 8+	عرائي - ايراني		
1	١,,	10.	17.,	1447 - 4.	حرب الغليع		
1	١,٠٠٠,٠٠٠	4.	*	1441 - 60	أخرى		
1	1,,	1,1	1,		ابسالرارعي		
					ب-صراعات داخلية		
	£,,	7.	•,	1111-17	السردان		
4	١,,,,,,,	τ.	r	1441 - 1.	المراق		
۱	١,,	••	10.,	111 44	بناد		
ł	•••,•••	•	١,	1441 - 31	اليسن (ش)		
١	10.,	٠,٠	T.,	1440 - 40	سرريا		
1	1,	۲	۲۰,۰۰۰	1441 - 41	المقرب (الصعراء)		
Ì		7,.	١٠٠,٠٠٠	1147 - 47	اليمن (ج)		
ı	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	·.r	١١٠,٠٠٠	1447 - 44	الصرمال		
ł	r	١	۳۰,۰۰۰	1441 - 60	أخرى		
Ĺ	γ, ι	1	1,10		إجالرازعي		
	۱۲٫۱۰۰,۰۰۰	. 17	1,80	إهاشالسلمة	اجدالىكلى:{كلالمراعات السل		

التصدر Files of the Arab Data Unit (ADU) . Ibn-Khaldoun Center for Developmental

من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنمرية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحابا هذه الصراعات

^{*} مُلِقات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣٠

الممتدة كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التتوقع، مما جعلها تزثرالجماعات العرقية ، والدينية ، والنبيلة بولائها التقليدي ، دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها . (۱۲) إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا في إدارة الصراع الداخلي والخارجي - في نظر قاطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان ، والعراق ، والأردن ، واليمن الجنوبية - كان سببا ونتيجة في آن واحد ،لتعويض شرعية المعدد منها منذ مولدها (۱۲). إلا أن هذا الفشل يرجع ، في معظمه ، إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كانت مسألة شرعية «الدولة» تبدو أمراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة في المزيد من المشاركة السياسية ، خاصة في السنوات العشر الأخيرة ، وتتخذ هذه الصغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية ، أو الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية ، أو الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية ، أو الضغوط أكثر تنظيما وهدو امن جانب المجتمع المدني . (١٢)

٧ - المجتمع المدني الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال
تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث
قدظهرت فيها جميعا تقريبا · فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة في
الجزء الشمالي من الوطن العربي - تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من
القرن التاسع عشر! لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين
العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩) · وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود
الفقري لهذه التنظيمات المدنية · وفي ظل الحكم الاستعماري ، لعب عدد من
هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها · ومن بين صنون
هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- ترقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

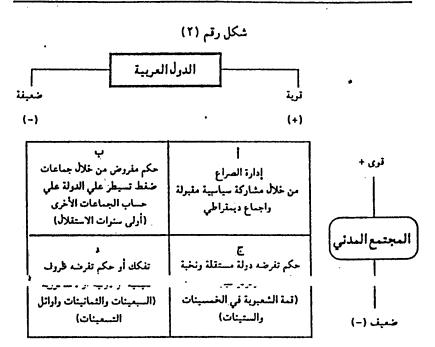
بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق

والسردان والبمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال وقامت هذه الأنظمة «الراديكالمية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة وصارحكم العزب الواحد أوحكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد، وأضنت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدرلة دررا اجتماعيا واقتصاديا ترسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاء أن تقوم «بالتنمية» ، وضمان «العدالة الاجتماعية» ، والوفاء بالاحتباجات الأساسية لمواطنيها ، وترسيخ دعائم الاستقلال السباسي، وتحقبق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرائية، ولو إلى حين، وتم استغلال الأيديولوجيات الترسية والاشتراكية والراء والمالة المالك العقد الاحتمام ، وللتعبئة السياسية تأبيداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل إلأغلبية بين القبول والإذعان. وكان للما العقد الاجتماعي "الشعبري" النبادلي في بادي، الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حمدث بالأردن والسعمودية ودول الخليج والسغمرب (١٠٠). ومهما كان للعقد الإجتماعي الشعبري من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل إمتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدنى أيضاء فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القرانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة · (١٦١ بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي. ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاحتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم •

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩٠، إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية، ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية، وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه.

٧-٢- سرء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدر أن الدور التوسعى للدولة العربية قد بلغ منتها، في السبعينيات (في كل من الدول الفقيسرة والغنيسة على السيواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على And the second s الخمسينيات والستينيات. وأتسم هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه ، أو الحد منه ، لو كان المجتمع المدني فيها أكثر تماسكاً · إلا أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال نى كل من السودان والصومال والعراق) . وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضع في الشكل (٢)، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجَحت بين الخلايا (ب) و(جَـ) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط «الدولة القرية والمجتمع المدني القوي، و يعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهر أسوأ احتمال ممكن.



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان، ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهر ما بعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الرطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة (١٧١) كما تكاثرت منات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهبئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين، ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠٠،٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي الحكومية الواخر الثمانينيات. (١٨)

الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة التسفيرة، كانت هذه الاحتياجات في - أساسها - خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك، أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحربة التعبير.

۲-۳-۲ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف، ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى

كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الغردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الشمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ! وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزما من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان ، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان،

٢-٣-٧ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوّامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أر عجزها عن السيطرة على المجتمع الكنه كان يرجع أيضا إلى نمر ذخيرة المراطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أر التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أر تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في ١٩٨٣/١١/١).

٧-١- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-١-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءً من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من التقاء، غي الحك الاستقلال من التقاء، غي الحك الاستقلال الأخزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبرية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوقد، ومصر المنتاة، في مصر)، والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٦ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و ١٩ بالمغرب، و١٨ بمصر، و١١ بترنس، و٦ بموريتانيا الخ . (١٩٠)

إلاً أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشبطة أو ذات فعالية . (٢٠١)

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) ، وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) ، وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبوبة السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتانج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على لا لأحزاب التسعة عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-1-٧ - النقابات المهنية: لعل التقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن . ويرجع ذلك في جزء منه بني تنيح لأعضائها مكاسب فنرية مادية، وفي جزء آخر الى المسترى العالي من التعليم والرعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٨٥ و١٩٨٥) . وفي كل من مصر والمغرب وترنس، تحولت إلى جماعات ضغط قرية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، أولهما ، أن هذه النقابات المهنية تعد أقرى تنظيما – على الصعيد العربي القومي و فهي اعضا ، في اتحادات عربية نضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك وحي على اتصال أوثن بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. ثانيهما ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضوبا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة ، لذلك فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مشلا (وهر ما حدث بالفعل في السردان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام، ومن بين أشد هذه النقابات المهنية تفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخرا إلى صفوف النقابات المؤثرة، (٢٢١) هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-١-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار ، فتقوم بهذه المهام مشلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة، فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهي تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ففي مصر مشلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسي لهم - في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . (٢٢)

٧-1-1 - التكرينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكرينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما بعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، اللا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دبنية واحدة وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة ·

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية، فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولا الهم والتقليدية، أو لأداء مهام تقليدية، فإن ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى الترفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي، وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين، لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتأريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة البها في الجزء ٣-١ من هذه المقدمة . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين . وهي تمثل أشد التكوينت قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية . وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨١ و١٩٨٠) ، وفي تونس (١٩٨٨ و١٩٨٨) ، وفي الجسزائر (١٩٨٨) ، حستى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-١-٥ - المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني - ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي - لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية . ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما شنرى فيما بعد، ولكن الأهم من ذلك - كما تبين في الآونة الأخيرة - أن الأقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود

التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات. وتعد كل من لبنان والكريت والصومال أمثلة على ذلك، ففي هذه الأقطار جبيعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قياهرة، فيفي كل من لبنان ، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى! وفي الكريت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكريت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما - حوالي ١٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانية غير الحكومية القائمة على الداخل أو في الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طانفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل أسس طانفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها.

كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكريت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لآداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كترزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوف من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبري لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء بحميهم وباتساع نطاق الصراع الداخلي الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى الفتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة الترزيع . فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والونيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع شملها

٨ - الاتظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النحب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ والعقد الاجتماعي القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسي . وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج، فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معا، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكريت، مما أدى إلى اشعال ما عرف وبأزمة الخليج »، وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكرن زيادة النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إللحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية — . وترجع سرعة المشاركة في الحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية — . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية، من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة والخارجية، من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة

نضجه في كل قطر فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمرأ لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد (٢٤١).

٩ - مشر وع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديمقر اطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها إرهاصات مرجة ثانية من التحول الديموتراطي، واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، مشروعاً لترثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، على أمل ترشيدها وتعميقها، وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات، وعجلت به أزمة الخليج، فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها، ولكنها كانت أيضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الإستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم الى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً،

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي! عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الرطن العربي وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات! وينطري على المقومات التالية:

۱-۹- اطار نظري

يسترحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتفيرات ٠٠ هي :

١-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل

القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والنثات المينية الجديدة -

1-1-1- تنظيمات المجتمع المدني ، وهي الأشكال المؤسسية المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة،

۱-۱-۹ مؤسسة الدولة، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكرينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدنى،

1-1-4-المؤثرات الخارجية، الإقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها على نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدنى، ومؤسسة الدولة،

١-٩- نعط الحكم ودرجة التحول الديم وقراطي، بناء على أن نظام الحكم، ودرجة المشاركة الديم وقراطية نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة سابقاً، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة إلى أن اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليهما عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي، المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة،

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

١-٢-٩ واهتداء بالإطار النظري المذكور في ١-٩، » - دون التقيد الصارم به - يتم إعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون

التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

7-۲-۹ مع إتمام الدراسات القطرية، يقرم أحد الباحثين بإعادة قراءة السخوث والدراسات القطرية لكل إقليم: المشرق العربي (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، والجزيرة - الخليج (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكريت)، ووادي النيل (مصر، السودان، الصومال، جيبرتي)، والمغرب العربي (ليبيا، ترنس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل إقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الإقليم ككل،

٣-٢-٩- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي لمجمل الدراسات القطرية والاقليفية ،
 يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه .

٣-٩- تاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه، وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «١-١»، أعلاه، ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة،

٨-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدنى

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والإقليمية والقومية ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول

الديموتراطي في الوطن العربي»، وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢، وقد كان القصد في البداية أن تكون نصلية (كل أربعة شهور)، ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح انقراء، جعلنا نصدرها شهرية، وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور، في مطلع ١٩٩٥، بل إنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٨، بدأت تصدر في طبعتين أحداهما عربية، والأخرى إنجليزية،

٩-٥- كتاب سنري للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنري يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً، وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٤،

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز بإعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر أهمية رتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب "صامويل هانتنجتون " والموجة الثالثة»: التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية،

٧-٩- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع أكاديمي نظري . لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضافت الأنظمة العربية بمثقفيها الأحرار الذين أرادوا أن ينشئوا منظمة لحقوق الإنسان ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الإثنتي عشرة التالية ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة لذلك

فإن جزام من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة،

٨-٨- شبكة منظمات المجتمع المدنى

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي، ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشيء عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معا شبكة لمؤسسات المسجسم المدني مصرياً وعربياً، فيناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً، هذا فضلاً عن اكثر من مانتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل ورثيقاً، هذا وانتظاماً،

٩-٩-خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم - وقبل أن يكتمل المشروع - قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات، فأصبح يستخدمها السياسيون والأكاديميون والإعلاميون، والاجتماعيون، وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان، ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك على الإطلاق،

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات،

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور سليم نصر، مدير برامج العلاقات الدولية في مؤسسة فورة بالقاهرة، فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار منهومي، ثم إلى خطة بحشية وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي لمشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي .

كذلك قدمت الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريما لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين، وننوه هنا تحديداً بالسيد/ "كارل جيرشام "، رئيس الوقفية، والأمتاذة " شاها على رضا "، مديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز،

وأخيسرا قامت كل من سؤسستي فردريش ايبرت، وكرنراد أديناور الألمانيتيين، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية،

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه ، فربما تعجز الكلمات عن التعبيرعن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به نوق كل دواعي الراجب ويكفي أن أذكر اسما هم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخرة والأخوات: محب زكي، ود سامي بدراوي، وحازم حنفي، محمد النقي ، وأيمن خليفة، ، وايفيت فايز، وأشرف بيدس ، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي، ومصطفى عبادة،

سعد الدين ابرا هيم المقطم ۱۹۹۵/۲/۲۱

الهوامش

(١) انظر في هذا المندد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: The North-South Institute, 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وأخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا: للربي، Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدرن للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٢.

Norton, R. (Guest Editor). "Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

ر (۲) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٢. Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

- Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab (Y) State. pp.1-28
- (٤) لمسزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، ١٩٨٠

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- (٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ ٨١، ٨٠ ٩٠.
 - (٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢.
- (٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢٠
 - (A) إبراهيم، المجتمع والدرلة: .43-19 Harik, pp. 19-24
- Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, (1) pp. 85-98.
- (*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى مثل « الأغنياء الجدد» و «البروليتاريا الرثة».
 - (١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٢٤٢ -٢٦٩.
- ابراهيم، تأميلات في مسالة الأقليات، القاهرة ابن خلدرن الماد المسيح، ١٩٩٢، ص ١/٩٠٠. وانظر لنفس المسؤلف: "Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting, Pittsburg, August, 1992.
 - (١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٢-٢٤٤.
 - (١٢) إبراهيم، المجتمع والدولة.
 - (١٤) المرجع السابق.
- (١٥) للاطلاع على رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولرجيات الراديكالية، أنظر

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven, 1980.

- (١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات مؤتمر المنظمات المدنية العربية ، القاهرة ، ٢١ أكتوبر ٣ نوفمبر ١٩٨٨؛ والأبحاث المقدمة في ندوة المجتمع المدني العربي ، بيروت، ٢١ ٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.
- (١٧) لمزيد من الاطلاع على نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص
- (١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مارتمار المنظمات العدنية العربية".
- (۱۹) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني. Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP, and UNFPA, Cairo, 1992.
- (٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلاون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.
- (٢٢) لمنزيد من الاطلاع، انظر: سنعند الدين أبراهيم، المنجست مع المندني.
- (٢٣) لمزيد من المقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدنى، عدد أكتوبر ١٩٩٢.
- (٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق الأمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.

مقدمة

تبدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم التطور التاريخي للعملية الديمقراطية في البحرين منذ بدايات القرن العشرين، وبالتحديد منذ بدايات الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية عام ١٩٢٦ وحتى إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٩٦ أن اختيار هذا التاريخ كمنطلق لبداية العملية الديمقراطية يرجع ، قبل كل شيء إلى كون البحرين قد شهدت أول انتخابات بلدية قبل هذا التاريخ بقليل كما شهدت تأسيس أول مجلس للقيام بشئون التعليم(١٩١٩)، ويعتبر هذا المجلس مؤشرا لنبام أول مؤسسات للمجتمع المدني الذي بدأ مسيرة تطوره منذ ذلك الوقت فقد تشكل المجلس بمبادرات أهلية أخذت على عاتقها القيام بالمهمة التعليمية في البحرين، والتي ساعدت بدورها على انتشار عملية التحديث.

وسيتم التعرض لخصائص المجتمع المدني ونشر، وتطور الأحزاب السياسية والجمعيات بشتى صورها، وكذلك سيطرة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى. كما سيتم تحليل المتغيرات الخارجية ومدى تأثير النفوذ الخارجي بشقيه الفربي والإقليمي، وسنتعرض أيضا لعملية التحول الديمقراطي وحجم المشاركة السياسية وقدرة المجتمع المدني على مسائلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها المختلفة، من خلال استعراضنا لمؤسسات المجتمع المدني وصراعها مع السلطة التنفيذية يتضح لنا أن المجتمع المدني قد نضج قبل الدولة وأن معظم المبادرات الإصلاحية قد بدأت بدعم من الأهالي انفسهم،

وسيتم التركيز أيضا على دراسة أداء المعارضة من خلال مؤسسات المجتمع المدني بأشكالها المختلفة من جمعيات علنية، وتنظيمات سرية، مع محاولة لاستشراف مستقبل تلك الجمعيات والتنظيمات ومدى إمكانية تحولها إلى قوى ضاغطة لكسب المزيد من الديمقراطية،

وهذه الدراسة تنزع إلى تبني المنهج الوصفي التحليلي حيث استعانت الباحثة فيها بالمصادر الرسمية من إحصاءات وتقارير أولية ، بالإضافة إلى الدراسات الأخرى التي تم إجراؤها حول هذا الموضوع . كما اعتمدت الدراسة على مقابلات مستفيضة لأشخاص عاصروا الأحداث السياسية المختلفة،



الفصل الا'ول التطور التاريخي للعملية الديمقر اطية في البحرين



من الصعبوبة رصد وتحديد معالم التطور الديمقراطي في البحرين في الفترة ما بين ١٩٨٠- ١٩٨٠ وذلك بسبب عدم وجبود أدنى مساحة من الديمقراطية قبل ذلك التاريخ وبالتحديد منذ عام ١٩٧٠ في تلك السنة تم حل المجلس الوطني (البرلمان) الذي لم يستمر إلا فترة عامين صاحبة بالأحداث.

ومنذ ذلك التاريخ والبحرين تعيش حالة طواري، ويطبق فيها ما يسمى بقانون أمن الدولة الذي يجيز للسلطات اعتقال أي مواطن دون محاكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد حسب ما تراه السلطة. ويأتي حل البرلمان عام ١٩٧٥ بعد أن رفض جميع أعضائه من إسلاميين وماركسيين وبعثيين ومستقلين الموافقة على هذا القانون . ومن الممكن رصد وتقسيم المراحل التي مرت بها الحركة الديمقراطية منذ بداياتها عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٩٢ إلى ست مراحل هي:

- ١) مرحلة الإصلاحات الإدارية والبيروقراطية (١٩١٩ -١٩٢٦).
 - ۲) تطور الوعى السياسي (۱۹۳۸ ۱۹۵۲).
 - ٣) الإنتفاضة الشعبية (١٩٥٣ ١٩٥٦).
 - ٤) إنتفاضة مارس ١٩٦٥
 - ٥) تشكيل أول مجلس نيابي (١٩٧٣ -١٩٧٥).

٦) مجلس الشوري (۱۹۹۲-۲)٠

١- مرحلة الإصلاحات الإدارية والبير وقراطية (١٩١٩ -١٩٢٣)٠

من الممكن إرجاع بدايات المسيرة الديمقراطية إلى سنوات العشرينات من هذا القرن حينما بدأ الإنجليز مرحلة الإصلاح الإداري في البحرين عام ١٩٢٠ بإنشاء مجلس بلدي مؤلف من ثمانية أعضاء يختار الحاكم أربعة منهم ليمثلوا البحرينيين ويختار المعتمد البريطاني الأربعة الآخرين لبمثلوا الجاليات الأجنبية وتعيين إبن الحاكم رئيسا للمجلس البلدي ، وكذلك إنشاء المجلس العرفي عام ١٩٢٣ بنفس الطريقة رقد أركل إليه حق النظر في القضايا التجارية . قبل ذلك التماريخ لم يكن هناك أي شكل حكومي للإدارة ركان أمسراء المسدن والقسرى المختلفة هم المستولون عن حفظ القانون والأمن يساعدهم في ذلك عدد من الحراس الذين كانوا بدورهم يقومون بجباية الضرائب لهؤلاء الأمراء . وكانت هناك هيئتان غير رسميتين هما (مجلس العرف) لفض الخلافات بين التجار و(محكمة السالفة) لإصدار الأحكام فيما يتعلق بصناعة صيد اللؤلؤ ، وكان الحاكم هو الذي يختار وبعين هاتين الهيئتين (١١) . وقد أرست الإصلاحات التي أجراها الإنجليز في العشرينات قواعد البيروقراطية في الخدمة الإجتماعية وكان نتيجة تلك الإصلاحات الإدارية واليروقراطية انهيار السلطة السياسية والإقتصادية للمجموعات النبلية كما ألغيت امتيازات طبقة التجار الرسمية وأعيد أيضا تنظيم الخزابة العامة والحق العام وتم أنشاء البلدية الأولى في العاصمة (المنامة) عامُ ١٩١٩ ثم توالي إنشاء البلديات في أوقات مختلفة في عدد من المدن والقرى في البحرين . وكان يتم اختيار أعضا مجالس البلديات بالتصويت والنصف الآخر بالتعيين كما تم إجراء مسح شامل للأراضي وتسجيلها بإسم مالكيها ، وصدرت سلسلة من القونين تنظم العقرد بين المالك والمستأجر وفرض نظام جديد للضرائب بحيث أصبحت امتيازا محصورا بالحكومة رحدها . أما أهم الإصلاحات فقد كانت في صناعة اللؤلز حين فصلت بين عملية إنتاج اللزلؤ وبين التجارة الناتجة عنه مما حد من احتكار التجار لهذا الإنتاج وكان القصد من تلك الإجراءات تحرير الغواص من الإرتهان للربان عن طريق إغراقه بالديون(٢١) وكانت القبائل قبل إدخال الإصلاح الإداري والتنظيم البيروقراطي تعمل بحرية تامة

وتتمتع بعكم ذاتي مستقل عن كل سلطة ، تسيطر على الطرق التجاربة وصيد اللؤلؤ ولهذا السبب حاربت الإصلاحات معتبرة إياها تهديدا مباشرا لطبيعة تركيبها الإجتماعي وكيفية عملها الإقتصادي . أما الفلاحرن الشيعة وأهل المدن من الشيعة والسنة فقد أيدوا التنظيم البيروقراطي وعملوا على إنجاحه معتبرينه موافقا لمصالحهم وتنظيماتهم الإجتماعية فقد كان هؤلاء يعانون الأمرين من العرف القبلي وغياب الشرع القانوني الموحد والتنظيم الإداري الواضح المعالم (٢) وقد فرضت تلك القوانين الجديدة التي صدرت في العشرينات على النظام تأسيس الدوائر والمحاكم المختصة ، فأصبح قضاة الشرع ورؤساء القبائل نتيجة لذلك موظفين إداريين في القطاع الحكومي يتقاضون رواتب محددة وألفيت الممارسات الإقطاعية والإدارة القبلية التي ارتبطت بتلك الممارسات وأخضعت وتعزيز نفوذهم ففرضوا على الحاكم تعيين مستشار انجليزي عام ١٩٢٦ هم السير تشارلز بلجريف الذي بقي في منصب حتى عام ١٩٥٧ في أعقاب الإنتفاضة الشعبية التي حدثت في الخمسينات . وقد حاول بلجريف تعديل التوانين والدوائر الجديدة حسب الأوضاع ومقتضيات الحاجة .

٢ - مرحلة تطور الوعى السياسي (١٩٣٨ - ١٩٥٢)

بدأ الكساد يحل بتجارة اللؤلز في بدايات الثلاثينات بسبب منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني مما زاد من الضائقة المالية في البلاد. ولكن اكتشاف النفط في تلك الفترة بكميات تجارية وبالتحديد علم ١٩٣٧ ساعد على اجتياز البحرين لتلك الضائقة المالية. وتم بناء مصفاة لتكرير البترول على الشاطيء الشرية المواجه لجزيرة سترة ، وكانت هذه المصفاة تكرر جزءا من نفط المملكة العربية السعودية الذي كان يجلب من حقول نفط الدمام بواسطة أنابيب خاصة لهذا الغرض ، وقد أدت كل تلك التطورات إلى تحويل اليد العاملة التي كانت تعمل أني إنتاج اللؤلؤ والزراعة وصيد السمك إلى الصناعة النفطية ، وكان القطاع العمالي في البحرين يشمل مختلف المذاهب والفئات القبلية والحضرية والريفية و كانت هناك أعداد كبيرة من العمال والموظفين الذين التحقوا بالمدارس وأصبح كانت هناك أعداد كبيرة من العمال والموظفين الذين التحقوا بالمدارس وأصبح لديهم وعيا اجتماعيا وتطلعات لزيادة أجورهم والحصول على بعض الإمتيازات

من شركة النفط (بابكو) ولهذا السبب اجتاحت البحرين مظاهرات وإضرابات عام ١٩٣٨ وهي تعستبر أول مظاهرات في منطقة الخليج وقد تم تطريق تلك المظاهرات والسيطرة عليها واعتقال قادة الحركة ، ويتصف ذلك الإضطراب السياسي بخصائص تميزه عن الإضطرابات السابقة أهمها ترحيد طائفتي السنة والشيعة لموقفهما لأول مرة وتقديمهما لشكرى مشتركة وكذلك ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين هما عناصر من طبقة التجار وعناصر من الطلاب وعمال شركة النفط (ابكو) وقد أدخلت قيادة تلك الحركة أفكارا جديدة إلى الحركة الوطنية ، وكانت أهم المطالب التي صدرت عن الإجتماعات بين وجهاء السنة والشيعة في تلك السنة (١٩٣٨) بالإضافة إلى تسمية الشيخ سلمان حوالد الأمير الحالى وليا للعهد هي (١٩

- (١) إنشاء هيئة تشريعية
- (٢) تنفيذ الإصلاحات في إدارة الشرطة إ
 - (٣) تنسيق وتصنيف قوانين البحرين
 - (٤) عزل منتش التعليم
- (٥) عزل بعض القضاة واستبدالهم بآخرين .
- (٦) أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين في شركة النفط
- (٨٧) أن تكون الهيئة التشريعية المقترحة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من الشيعة وثلاثة أعضاء من السيعة وثلاثة أعضاء من السنة على أن يرأس الهيئة الشيخ سلمان بن حمد ولي العهد آنذاك .

غير أن هذه المطالب لم تقدم إلى الحكومة وتراجع كبار التجار عنها فتولى المهمة الطلاب والعمال الذين وزعوا المنشورات يطالبون بالإصلاح وقاموا بالتظاهرات ولكن السلطات ألقت القبض على زعمائهم وبعد ذلك استجابت إلى بعض مطالبهم ، وفي بدايات الأربعينات خلال الحرب العالمية الثانية ضعفت التحركات الشعبية لأسباب يرجعها خوري إلى التواجد الوطني العسكري الكثيف أو بسبب توظيف عدد كبير من الجيل المتعلم في المؤسسات البريطانية التي أنشئت هناك خلال الحرب أو عن طريق نمو وازدياد حركة الترانزيت التجارية (١٦). لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نشطت هذه الحركات مرة أخرى بقيادة

مجموعة من البحرينيين الذين انضموا إلى حركات ووأحزاب عروبية مركزها في بيروت والقاهرة ويدأت في نشر أفكارها ومبادئها من خلال الصحافة المحلية .

وخلال تلك الفترة ساهم البحرينيون في إنشاء العديد من النوادي والجمعيات نى مختلف المدن والقرى التى تأسست ظاهريا لتكون نواد وجمعيات رياضية إلا أنها تحرلت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية ، ربعد الحرب العالمية الثانية ازدهرت هذه النوادي والجمعيات التي ساهمت في نمو وتطور الأفكار السياسية (٢) . كما كان للمشكلات السياسية في مختلف أقطار الرطن العربي -وخاصة قضية فلسطين- أثرها في نمو الرعي السياسي وتطور الأحداث السياسية في البحرين ، إذ تظاهرت مجموعات كبيرة من المواطنين تأييدا للفلسطينيين بينما قام الفرع المحلى لجماعة الإخران المسلمين بتشكيل قوة رمزية لتشارك في حرب فلسطين . خلال تلك الفترة أصبحت البحرين مركزا للمصالح البريطانية في الخليج خاصة عندما تم نقل مقر المقيم السياسي البريطاني من بوشهر على الساحل الإيراني للخليج إلى البحرين ، كما ازدهر الإقتصاد في تلك الفترة حيث بلغ مجمرع إنفاق صناعة النفط محلبا ما يزيد على ٤١ مليون روبية هندية . وقذ كان لقيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ، وانتشار الدعوة للقومية العربية أثر كبير على سكان البحرين ونتيجة لكل تلك العوامل الخارجية، وبسبب ظروف الوضع الداخلي في البحرين، تشكلت مقومات المجابهة السياسية للفترة ما بين أعوام ١٩٥٣ -٥١٩٥٠ (٨)

٣-الانتفاضةالشعبية (١٩٥٣ - ١٩٥٦)

منذ إدخال البيروقراطية والنظم الإدارية في العشرينات أصبحت حركة التمرد والإضرابات تتكرر في مناسبات عديدة أهمها الإضراب الذي قام به طلاب مدرسة الهداية في مدينة المحرق عام ١٩٢٨ ثم المظاهرات التي قام بها غاصة اللؤلؤ عام ١٩٣٨ ، وكذلك بعض المظاهرات التي قام بها الشييعية في سنوات الثلاثينات ، إلا أنها كلها كانت تحركات عفوية خالية من التنظيم ووحدة الهدف، ويستثني خوري من ذلك مظاهرات عام ١٩٣٨ التي يعتبرها النواة الأولى للحركة الشعبية التي حدثت في منتصف الخمسينات (١) ويؤكد الرميحي أيضا أن أحداث مم ١٩٣٨ قد أفلحت في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي

خاصة بين صفرف العناصر الشابة من العمال والطلاب^(١٠).

وترجع بدابات تلك الإنت فاضة إلى وقرع بعض الإصطدامات الطائفية بين السنة والشيعة عام ١٩٥٣ وقد حاولت بعض القيادات في الأندية والصحافة التوفيق بين الطائفتين فدعت إلى عقد اجتماع عام يضم أعيان السنة والشيعة لوضع حد للخلاف ولكن لم تفلح تلك الإجتماعات مما حدا بتلك القيادة ، ويطلق عليها خرري تسمية "الشبكة" على تجاوز الأعيان والرجهاء وتأسيس لجنة من شباب السنة تقوم بالإتصال بالشيعة لإجراء مصالحة عامة . ولكن الفشل كان حليف تلك اللجنة، وذلك بسبب أن التحرك الشعبي في البحرين منذ اكتشاف النفط وتصنيعه وبروز القطاع العمالي يعتمد دائما على التحالف السلبي بين القوى الجديدة من موظفين وطلاب وصغار التجار وبين الشبعة ، فالقوى الجديدة تعارض الحكم سعبا لتحقيق أهدف قومية وإصلاحية بينما يعارض الشيعة الحكم لأسباب دينية ويستثنى من هذه القاعدة شباب الشيعة الذين انخرطوا في صفوف الأحزاب السياسية المتنوعة خاصة اليسارية(١١١ لذلك سارعت الشبكة إلى تبديل تكتبكها فعقدت اجتماعات سرية لصياغة تنظيم جديد يتولى إيقاف الفتنة أولا، وبعد ذلك المطالبة بالحقوق الإصلاحية. وقد تم اختيار أكثر من مائة مرشح للإنضمام إلى الشبكة على أن تبقى أسماؤهم سراكى لا يتعرضوا للضغوط الرسمية وكان الهدف من وراء التشكيل الجديد خلق روابط متينة ووسائل اتصال بين الشبكة ربين القطاعات الشعبية المختلفة. وبعد تفاقم الوضع دعت تلك الشبكة إلى اجتماع شعبي كان القصد منه الإعلان عن تشكيلُ تنظيم سياسي جديد للمعارضة. وفي هذا الإجتماع اختار الحضور ١٢٠ شخصا ليشكلوا الجمعية العامة التي أنيط بها اختيار "الهيئة التنفيذية العليا" المؤلفة من ثمانية أعضاء وتضم قياديين من الطائفتين ، وقور تشكيل الهيئة تقدمت من الحاكم بالمطالب التالية (١٢):

- (١) تأسيس برلمان منتخب من الشعب ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد.
 - (٢) وضع قانون مدني وجنائي موحد للبحرين .
- (٣) إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها قضاة متمرسين في القانون.

(£) السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية .

غير أن الحاكم رفض استقبال الوقد الذي حمل تلك المطالب وأعلن عن نية الحكم بإدخال بعض الإصلاحات إلى الإدارة كتعيين مستشارين في المحكمة العدلية وإصدار قانون العمل وصياغة قانون العقوبات . وبينما كانت المعارضة تقوى وترسع اتصالاتها كان النظام بتخذ إجراءات جديدة لقمع التمرد وإعادة الإمرر إلى سابق عهدها . وفي عام ١٩٥٥ شكلت الحكرمة مجلسين للصحة والتعليم بالتعيين ولكن المعارضة رفضت التعاون مع هذين المجلسين، ودعت الناس لمقاطعتها وأعلنت كرد فعل لذلك عن تشكيل اتحاد عمالي داعية الناس للإشتراك فيه وقد كان هدف المعارضة بقيادة الهيئة التنفيذية العليا هو الحصول على اعتراف رسمي كممثل شرعي للشعب مما يعني ضمنا الموافقة على المطالب بما فيها تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية ومهنية .

وقد أظهر الإنجليز ميلا إلى تأييد مطالب المعارضة الإصلاحية باستهناء تأسيس مجلس تمثيلي ونقابات عمالية مما دفع بقيادة المعارضة إلى التخفيف من الإصرار على هذين المطلبين وكما يذكر خوري بأنه قد غاب عن بال قيادة المعارضة أن التمثيل الشعبي والسلطة القبلية صنوان لا يلتقبان (١٢٦).

بعد ذلك بدأت تظهر في صفوف المعارضة انقسامات ولم تستطع أن تتخذ مرقفا إبجابيا . وفي عام ١٩٥٦ عند مرور «سلوين لويد» وزير الخارجية البريطاني بالبحرين قذف متظاهرون مركبه بالحجارة وحطموا زجاج سيارته وبعد تلك الحادثة أخذت السلطات البريطانية تعيد النظر بموقفها تجاه المعارضة ولم تستطع الحكومة والمعارضة الإتفاق فيما بينهما وتأزمت الأمور فاعتقلت السلطة قيادة المعارضة في نوفمبر ١٩٥٦ وحكمت عليهم بالسجن مددا بلغت ما بين قيادة المعارضة في نوفمبر ١٩٥٦ وحكمت عليهم بالسجن مددا بلغت ما بين على فشل التنظيم السياسي بالرغم من تحريكه قطاعا كبيرا من المجتمع على فشل التنظيم السياسي بالرغم من تحريكه قطاعا كبيرا من المجتمع البحريني للمطالبة ببعض الحقوق السسياسية والمدنية هو أن وحدة الأهدف والمطالب لا تترجم تلقائيا إلى وحدة في التنظيم والعمل الجماهيري المنظم ، وان المعارضة نجحت في تعبئة الجماهير للعمل السياسي ولكنها فشلت في تحويل هذه التعبئة إلى تنظيم سياسي مستديم (١٠) .

٤ - إنتفاضة مارس:١٩٦٥

شهد عام ١٩٦٥ إضرابا واسعا في شركة النفط (بابكو) وسرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية وطنية خاصة عندما انضم الطلاب إلى العمال المضربين . وكانت مطالب المضربين قد تضمنت ما يلي (١٥٠):

- ١) وقف جميع إجراءات فصل العمال من رظائفهم .
- ٢) إعادة جميع العمال المفصولين منذ عام ١٩٦١ .
 - ٣) الإعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي .
- ٤) رفع حالة الطواري، التي لا تزال تسري على البلاد منذ عام ١٩٥٦ .
- ٥) الإعتراف بحرية الصحافة و الإجثماعات العامة وحرية الكلام والتعبير.
 - ١) إطلاق سراح السجناء السياسيين ،
 - ٧) السماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد .
 - انهاء القمع الذي تمارسه الشرطة على الناس.
 - ١) إقصاء الموظفين البريطانيين والأجانب عن شركة نفط البحرين (بابكو).

إلا أن تلك الحركة التي جرى الإصطلاح على تسميتها بانتفاضة مارس ١٩٦٥ قد تم قمعها خلال ثلاثة أشهر وأجبر العمال على العودة إلى أعمالهم وتم اعتقال المضربين والقيادات السياسية كما تم نفي آخرين دون محاكمة . وبالرغم من فرض حالة الطواريء على البلاد بدأت الحكومة تتجاوب مع بعض المطالب بحذر شديد فتم نشر قانون الصحافة ، وتم التصريح بإنشاء جريدة أسبوعية . ويذكر نخلة بأن عام ١٩٦٥ يبدو وكأنه بداية انفجار للإضرابات والمطالب العمالية حيث أضرب ٢٠٠٠ عامل كهرباء في بدايات ١٩٦٨ مطالبين بحقهم في التنظيم النقابي وتعديل الأجور كي تتناسب مع ارتفاع الأسعار وتحسين عوامل السلامة ومجانية المواصلات من وإلى العمل .

٥- تشكيل أول مجلس نيابي (١٩٧٢-١٩٧٥)

في خطابه السنوي الأول بمناسبة استقلال البحرين عام ١٩٧١ ركز الأمير على ضرورة إيجاد دستور ينظم ويرعى الشئون التشريعية في البلاد. تلك المحاولة دلت على تصميم النظام لمحاولة خلق قاعدة شرعية للسلطة إضافة إلى سلطته بحكم العرف والتقاليد، وقد سارت البحرين في تلك المحاولة على نفس

الخطوات التي اتخذتها الكويت عشية استقلالها عام ١٩٦٢ مع إجراء بعض التعديلات (١٦١). وفي ماير من عام ١٩٧٢ رجد الحاكم دعرات لبعض القيادات المعروفة رممثلي الأندية والجمعيات للإستئناس برأيهم حول أفضل الطرق لكتابة دستور للبحرين على غرار الدستور الكويتي . وتم بالفعل إنشاء المجلس التأسيسي عام ١٩٧٢ مكونا من ٢٢ عضوا منتخبا ولا أعضاء معينين . وبعد مناقشات مستفيضة ترصل هذا المجلس إلى إقرار دستور عام للبلاد يتضمن إنشاء مجلس وطني عام ، وبالفعل تمت انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٧٣ وقد تألف المجلس الوطني من ٣٠ عضوا جميعهم من الذكور الذين لا تقل أعمارهم عن سن الحادية والعشرين واستثنيت المواطنات الإناث من الترشيع والإنتخاب . كما مثل الحكومة في هذا المجلس ١٤ وزيرا معينين بمن فيهم رئيس الوزراء وخول أعضاء الحكومة المعينين بحق التصويت على القرارات كأي رئيس الوزراء وخول أعضاء الحكومة المعينين بحق التصويت بين ٨٠٪ إلى عضو من أعضاء المجلس الناخبين . ويرجع نخلة تلك النسبة العالية من أصوات الناخبين . ويرجع نخلة تلك النسبة العالية من أصوات الناخبين الى خمس عوامل هي (١٧):

الإنتخابات تمثل التجربة الديمقراطية الإولى في البحرين ولذلك شعر الكثير من الناس بواجبهم تجاه إنجاح تلك التجربة .

 ٢) شعور الغالبية من الناخبين بوجوب إسماع صوت المعارضة داخل المجلس.

٣) كان المرشحون، بصرف النظر عن مؤهلاتهم، يتميزون بالوطنية بمعنى اعتقادهم أن تلك التجربة سوف تنتج عنها توجهات جديدة على الساحة السياسية.

 ٤) كان المرشحون جميعهم ضد قرار الكتلة التي دعت إلى مقاطعة الإنتخابات.

 ه) كان الخرف من رد فعل الساطة تجاه الناس في حال مقاطعة الإنتخابات خاصة وأن السلطة كانت تلصق في جراز سفر كل ناخب إشارة على أنه قد مارس حقه في التصويت .

وقد أبرزت خلال الإنتخابات ثلاث تكتلات سياسية مى: كتلة الشعب والكتلة

الدينية وتجمع الوسط المستقل ، وسنأتي بشيء من التفصيل عن كل منها مع شرح لجذورها الإجتماعية، واتجاهاتها السياسية، والإبديولوجية (١٨١) .

أ - كتلة الشعب: ضمت هذه الكتلة النواب الذين ينتظمون أو يتعاطفون مع أحزاب عقائدية وحركات سياسية خارج البلاد وتشمل هذه الكتلة الإشتراكيين، والشيوعيين، ومختلف حركات القوميين العرب خاصة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج وعمان وتتميز هذه الكتلة بنضالها من أجل حقوق العمال، والحرفيين، وإنشاء نقابات عمالية، وتحسين شروط العمل، والأجور، وكذلك إنشاء مؤسسات عامة لرعاية الحقوق السياسية والمدنية. وشارك عدد كبير منهم بالإضرابات العمالية والطلابية خاصة تلك التي قامت عام ١٩٦٥ وقد أوقف أو اعتقل بعضهم خلال تلك الإضرابات، ومعظم هؤلاء النواب لا ينتمون إلى أسر تقليدية بارزة ولكن بعضهم حصل على التعليم العالي وكان أربعة منهم من حركة القوميين والعرب وإثنان من الشيوعيين واشتراكي واحد وآخر بعثي ومعظمهم يتمتعون بتأييد شعبى من مختلف الطوانف.

ب-الكتلة الدينية: وهي ظاهرة شيعية ربغية صرف تتكون من ستة أعضاء يمثلون جميعهم دوائر شيعية في القرى ، وكان من بين الستة إثنان قضاة شرع وصحافي واحد ورجل دين واحد (ملا) وإثنان كانا يمارسان مهنة التدريس في المدارس الإبتدائية في الريف ومعظمهم قد تخرجوا من المعهد الديني الشيعي في النجف بالعراق ، ويعود الفضل في فوزهم إلى تأييد الجهات الدينية العليا لاتجاههم، وقد تبنت الكتلة الدينية خلال الإنتخابات برنامج عمل موسع شمل دعم النقابات العمالية ومطالب العمال وتحريم بيع الخمور وفصل الذكور عن الإناث في التعليم العالي أسوة بفصله في المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية الرسمية . كما دعت إلى عدم إشراك المرأة في الحياة العامة كالنوادي والجمعيات المختلطة ومؤسسات العمل التي تجمع بين الجنسين وإلى منع الطبيب الذكر من معالجة المرأة المربضة وغير ذلك مما لا يتماشى مع الأعراف الدينية .

ج-كتلة الوسط المستقل: ينتمي ١٧ عضوا في المجلس الوطني إلى كتلة "الوسط المستقل" بمعنى عدم الإلتزام بأي اتجاه عقائدي أو حزبي معروف.

وتعني لفظة "وسط" هنا التأرجع السياسي بين اليمين المتمثل بالكتلة الدينية واليسار المتمثل بكتلة الشعب ويتمتع أكثر أعضاء هذه الكتلة بمئزلة اجتماعية عالية ترتكز على التأييد العائلي والقدرة الإقتصادية وأحيانا التحصيل العلمي والمهني والقدرة على الترسط وترظيف الناس ومساعدتهم أو بمعنى آخر "نواب خدمات" وكان ثلاثة منهم موظفين كبار وستة من كبار التجار وثلاثة مقارلين واثنان وكلاء شركات أجنبية وصيدلي وملاك وسمسار عقارات وبالنسبة لاتجاهاتهم فهم لم يلتزموا بأي باتجاه واضع ولكن لبعضهم ميول عقائدية . وبسبب تنوع وتشعب هذه الكتلة لم تستطع أن تقف موقفا موحدا تجاه القضايا التي ناقشها المجلس وفي معظم الأحيان كانت تقف موقف المؤيد للحكومة متبنية سياستها الداخلية والخارجية . وفي بعض الحالات اتخذ بعض الأعضاء موقف المعارض من الحكم خاصة بالنسبة لقانون أمن الدولة لعام الأعضاء موقف المولد المجلس عام ١٩٧٥ .

وكانت السنة الأولى في حياة المجلس سنة تجريبية ، وقد تبين من خلال المناقشات والقرارات أن دور المجلس المنتخب اقتصر على استجواب الحكومة حول المشاريع التي تبنتها بدل المشاركة في سن وتشريع هذه القرانين وكذلك بحث المشاريع الإقتصادية التي أنشأتها الحكومة أو للإستماع إلى عرائض من المواطنين حول الخدمات العامة والأمور الحياتية (١٩١٠). ولكن في عام ١٩٧٤ أصدر الأمير قانونا جديدا يمنع الحكومة الحق في استجواب واعتقال أي شخص يهدد أمن الدولة دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد . ولم يعرض هذا القانون على المجلس قبل إصداره مما جعل معظم النواب يتخذون موقفا معاديا بحثه الصحافة والنوادي والندوات الخاصة . وكان كلما طال الجدل حوله ضغف مركز الحكومة المؤيدة للقانون وقري مركز المعارضين له . كما تحالفت الكتلة مركز الحكومة المؤيدة للقانون وقري مركز المعارضين له . كما تحالفت الكتلة الدينية مع القوميين العرب في المجلس ضد هذا القانون مما أخاف الحكومة وحسب تعبير خوري أنه ما من شيء يهز الحكم في البحرين كتحالف الشبعة المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالنئات المستضعفة من المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالنئات المستضعفة من المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالنئات المستضعفة من المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب المتمثلين بالنئات المستضعفة من المتمثلين بالكتلة الدينية مع القوميين العرب وعندما تبين للحكومة أنها قد تفشل السنة سكان المدن أي "كتلة الشعب" . وعندما تبين للحكومة أنها قد تفشل

في إقرار قانون أمن الدولة أصدر الأمير في أغسطس١٩٧٥ أمرا بحل المجلس الوطني استنادا إلى دستور البلاد الذي يخوله فعل ذلك .

والسؤال الذي نطرحه بعد ذلك در: لماذا تم حل المجلس بعد سنتين من تأسيسه ؟ رعلى ماذا تستند شرعية السلطة ؟ يجبب خورى على بعض التساؤلات بأن التمثيل الشعبي في البحرين لم يكن متكاملا منذ نشأته في العشرينات ، سواء فيما يتعلَّق بالمجالس البلدية، أو المجالس الصحية، والتعليمية، أو المجلس الوطني، أو أية هيئة رسمية أخرى، وكان العرف المتبع **في هذه المجالس الرسمية يقضي بانتخاب نصف الأعضاء من قبل السلطة .** واتبع هذا العرف في جميع المجالس الرسمية مع تفارت في النسب ابتداء من المجالس البلدية الَّتِي أنشَـنت في سنة ١٩١٩ وانَّشهاء بالمبَّجلس الوطني لعامَّ ١٩٧٣ . كما تولى رئاسة هذه النجالس عضو من الأعضاء المعينين ممّا هيأً للسلطة القدرة على اتخاذ القرار النهائي . هذا الترتيب كان دائما بولد الإحتكال بين الأعضاء المعينين والأعضاء المنتخبين والذي يصل في النهاية إلى تدخل السلطة لفض الخلاف فتحل المجلس الذي أنشأته . هذا الإَحتكاك يعود إلى تواجد تيارين متعارضين إيديولوجيا وسياسيا: تيار التنظيم القبلي الذي يرى أن شرعية الحكم تبني على الأعراف المكتسبة اكتسابا تاريخيا ولا تخضع لإرادة التمثيل الشعبي وتيار التنظيم المدنى المتمثل بالقطاع الريغي والمدنى الذي يرى أن شرعنية الحكم تبنى على الإرادة الشعبية عن طريق التمثيل العام . وإقدام الدولة على حل المجلس ما هو إلا مخرج منطقي لتعارض النظم العصبية القائمة على الأعراف مع نظم الدولة القائمة على التمثيل (٢٠١) ، ومناك عامل آخر أدى إلى حلَّ المجلس لم يشر إليه جميع من كتب حول هذا الموضوع ، وهو أن ملكية جميع أراضي الدولة كانت تحت تصرف الأمير قبل استقلال البحرين وتشكيل المجلس الوطنيّ. رفي عام ١٩٧٤ تقدمت "كتلة الشعب" بمشروع قرار بسحب سلطات الأمير من التصرف بتلك الأراضي وجعلها ملكا خالصا للدولة أسوة بما حدث للكريت حين استقلالها عندما أقر المجلس الوطني (البرلمان) قاننا يقضي بملكية الدولة لجمنيع الأراضي العامة في الكويت وذلَّك عام ١٩٦٣. لذلك كانَّ تخرف النظام كبيرا من إقرار مثل هذا المشروع الذي لو أقر فسيقلص إلى حد

كبير سلطات وقوة النظام. ٦- مجلس الشوري (١٩٩٢-؟)

منذ عام ١٩٧٥ تاريخ حل المعلس الوطني المنتخب وحتى عام ١٩٩٢ ظلت البحرين تحت رحمة قانون أمن الدولة، في تلك السنة ويتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٢ أصدر أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آلخليفة أمرا بإنشاء مجلس الشورى بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء وأهم اختصاصات هذا المجلس ، كما وردت في المادة (٢) من الأمر الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء مجلس الشورى ، هي إبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها وكذلك إبداء الرأي في وسائل تنمية القطاع الإقتصادي . كما يناقش والسياسة العامة للدولة ، وهناك أمور يناقشها المجلس من تلقاء نفسه مثل، وسائل تنمية القطاع الإقتصادي من دون سلطات والسياسة العامة الإقتصادي أو العمالة . وهذا المجلس معين من دون سلطات تشريعية أو رقابية .

ريتألف المجلس من ٣٠ عضوا معينين من قبل الأمير ومعظمهم يمكلون القطاع التجاري والقطاع الخاص وجميعهم لا ينتمون إلى أي تنظيم سياسي. ويتشكل المجلس من ١٥ عضوا من التجار أي نصف أعضاء المجلس، و٣ أعضاء معقاولين وإثنان من رجال الدين التقليديين، وإثنان من الملاك، وأكاديمي واحد، وعامل واحد يعمل في شركة النفط هو نائب رئيس لجنة العمال، و٥ مهنيين ومحاسبين ومهندسين، ورئيس تحرير صحيفة يومية، أما وينس المجلس فقد كان وزيرا للمواصلات قبل تعيينه في منصبه الحالي وينقسم المجلس مناصفة ما بين الطائفتين فيشكل السنة ١٥ عضوا ويشكل الشيعة ١٥ عضوا ويشكل المجلس هما الأسرة الحاكمة والأصوليون من شيعة وسنة. و يخول الأمير السلطة المجلس إذا اقتضت المصلحة العليا مادة (٢٠) وتكون جلسات اللجان غير علنية ولا يجوز أن يحضرها أحد غير الأعضاء إلا الوزراء والأمين العام ومن يأذن لهم يجوز أن يحضرها أحد غير الأعضاء إلا الوزراء والأمين العام ومن يأذن لهم

المجلس بذلك من موظفي الحكومة وخبرائها ، ويشاع عن السبب في سرية الجلسات هو خشية السلطة من مزابدات الأعضاء خلال مناقشاتهم كمحاولة لكسب الرأي العام ، ويتقاضى أعضاء السجلس رواتب مجزية (١٥٠٠ دينار بحريني شهريا) كما منحوا جوازات سفر دبلرماسية وبعض المخصصات في بداية التعيين وتصرف لهم ولأسرهم تذاكر سفر مجانبة لقضاء عطلهم في الخارج ، كما بدعون في المناسبات الرسمية الهامة وغير ذلك من الإمتيازات.

أما المواضيع التي بحثها المجلس منذ انعقاده يناير (١٩٩٣) وحتى الوقت الحاضر فمن الممكن تلخيصها فيما يلى:

- ١) مناقشة تعديل أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر عام ١٩٧٦ همد مرور ١٥ عاما على صدوره دون تعديل بصفته -أي القانون" -لا يحمي صاحب العمل في حرية اختيار العمالة التي يريدها" حسب قول أحد أعضاء المجلس عند مناقشة القانون المذكور ، وقد تمت الموافقة على مشروع القانون .
- ٢) مناقشة موضوع البطالة وقد ناتشها الأعضاء بحضور الوزراء المعنيين ثم طرحوا عدة توصيات للحد من انتشارها وأرسلت هذه التوصيات إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها.
 - ٢) مشروع تكملة مجاري في بعض المناطق .
 - ٤) تخفيض الفرائد على قروض الإسكان .
 - ٥) مناقشة الزيادة الضخمة في العمالة الوافدة والمشاكل المتشعبة عنها .
 - ٦) مناقشة إصدار قانون جديد للإيجارات .
 - ٧) إنشاء صندوق للزكاة يعين أعضاؤه وزير العدل.
- ٨) مناقشة موضوع التدخين والحد منه . ويعتبر هذا الموضوع الوحيد الذي أقره مجلس الوزراء بناء على توصية من المجلس والسبب على ما يبدو قلة كلفته.

وليس هناك بوادر تدل على إنهاء مبجلس الشورى والبيد، بانتخابات ديمقراطية وتشير بعض التوقعات إلى بقاء المجلس الذي يبدو منسجما مع المجالس الأخرى المشابهة في معظم دول الخليج لفترة قد تطول أو تقصر حسب مجريات الأمور الداخلية التي تسير في مرحلة تأزم لأسباب اقتصادية وسياسية،

الهوامش

- (۱) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والإجتماعي، الكويت، ١٩٨٤، ص ٨٢.
- (٢) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٩٧٠
 - (٣) فؤاد إسحق الخوري، المرجع السابق، ص ١٩
 - (٤) قرَّاد إسحق الخوري، المرجع السابق ، ص١٧١ .
- (٥) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي، الكويت و١٩٨٤، ص ٢١٢.
- (٦) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٩٩ .
 - (٧) فؤاد إسحق الخوري، المصدر السابق، ص ٢٦٥.
- (٨) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والإجتماعي، الكريت، ١٩٨٤، ص ٢٢١.
- (٩) فزَّاد إسحق الخرري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩٥٠
- (۱۰) محمد غانم الرميحي ، البحرين: مشكلات التغير السياسي والإجتماعي ، الكريت ، ۱۹۸٤ ، ص ۲۲۱ .
- (١١) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ،بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠٢ .
 - (١٢) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٠٥ .
 - (١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣١١
 - (١٤) فزاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٢٥ .
 - Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexinton books, (10)
 - Emile Nakhleh, Ibid.p. 117. (\%)

Emile Nakhleh, Ibid, p, 155. (1Y)

(١٨) فـزاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها، بيروت، ١٩٨٣، ص ٣٣٤.

(١٩) قواد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ٣٥٢ .

(٢٠) فؤاد إسحق الخوري ، المرجم السابق ، ص ٣٣٣ .



الفصل الثاني الدولة

7

حكم آلخليفة البحرين منذ عام ١٧٨١ حكما قبليا بينما بدأت علاقة بريطانيا بالجزيرة عام ١٨٢٠ حيث عقدت اتفاقيات متعددة مع حكام آلخليفة جعلت البحرين تختضع للحتماية البريطانية.

وكان الإنجليز بداية يحصرون تدخلهم في الشئون الخارجية والأمن إلا أن نفوذهم قد ازداد منذ بداية هذا القرن حيث أصبحوا يتدخلون بشكل سافر في الشئون الداخلية وفي محاولات إنشاء وتحديث الإدارة أر ما يعرف بالإصلاحات الإدارية والبيروقراطية والتي طبقها الإنجليز بصرامة للحد من النفرد القبلي ، وكانت فترة الإصلاحات التي امتدت منذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٢٦ هي أهم الأحداث التي أرست نظام الدولة الحديثة ، وقد تمت مقاومتها بشكل سافر من قبل فئات معينة من السكان وبالتحديد من المجموعات القبلية ومن كبارالتجار ، لكن الإنجليز نجحوا في إرساء دعائم العملية التحديثية وساروا في طريق الإصلاحات البيروقراطية والإدارية حتى عام ١٩٢٦ ، وفي الثلاثينات بدأ عصر النفط في البحرين أولا ثم تبعتها بقية دول الخليج في الأربعينات والخمسينات ولكن عصر الدولة الربعية لم يبدأ إلا في الخمسينات والستينات حيث أصبحت ولكن عصر الدولة الربعية في توزيع الثروة على كل الفئات بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، الأمر الذي أدى بالدولة إلى الإستقلال – اقتصاديا – عن المجتمع إذ أصبحت كل الفئات الإقتصادية تعتمد عليها ولم تعد هي تعتمد على هذه الفئات في شيء (١١) وهكذا بدأ ظهور ما يطلق عليه بظاهرة الدولة التسلطية ، تلك أصبحت كل الفئات الإقتصادية تعتمد عليها ولم تعد هي تعتمد على هذه الفئات في شيء (١١) وهكذا بدأ ظهور ما يطلق عليه بظاهرة الدولة التسلطية ، تلك

الظاهرة التي يعرفها خلاون النقيب بأنها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة ، وهي تتميز بثلاث خواص أولها: أنها تسعى إلى تحقيق الإحتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة ، ولكنها تختلف عن الدولة المستبدة بأنها تحتق هذا الإحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته إلى تنظيمات تضامنية (Corporation) تعمل كامتداد لأجهزة الدولة ، والخاصة الثانية هو كونها تخترق النظام الإقتصادي وتلحقه الدولة ، إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الإقتصادية . والخاصة الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها يقوم على استعمال العنف والإرهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية (٢) ، وأهم سمات النظام السياسي الدولة التسلطية هي أن شرعية الشرعية التقليدية (٢) .

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها على الإطلاق .
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية .
- الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الإنقلابات ، أو بغير الطرق الإنتخابية.
 - شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية أو العنف أو الإرهاب .
 - الدساتير ملغاة أو معلقة أو غير معمول بها .
 - الحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة فيها تجميدا اعتباطيا .
 - نسبة عالية من الإنفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع والإرهاب .
 - استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي .

وعندما منحت دول المنطقة الإستقلال السياسي في الستينات وبداية السبعينات التسبعينات السبعينات التسبعينات التسبعينات التسبعينات التسبعينات الله الدول الحديثة شرعية شكلية واعترافا دوليا مما كان له أثره في إضعاف الشرعية التقليدية للأسر الحاكمة التي كانت قد تأكلت بفعل تصاعد حركات التمرد والمعارضة بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد تدفق الثروة النفطية تركز احتمام تلك الأسر إلى احتكار الحكم والثروة وبمعنى آخر احتكار

مصادر السلطة والقرة في المجتمع، وفي جميع بلذان الخليج لا ينافس الحكومات أي تنظيم آخر فهناك منع كامل لقيام الأحزاب السياسية وتحريم لقيام الحركات الإجتماعية والسياسية اللاموالية لها وقمع للتنظيمات النقابية العمالية ورقابة مباشرة على التنظيمات المهنية معتبرة إياها جمعيات نفع عام فقط وفرض الرقابة على وسائل الإعلام ومناهج الدراسة واختراق المؤسسة الدينية وإخضاعها للسلطة المباشرة لوزارة الأوقاف (١٠) ولهذا فالأسر الحاكمة تحكم عن طريق التضامنيات (Corporation) غير الرسمية وعن طريق التلاعب بالقوى الإجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة ، ويقصد بالتضامنيات القوى الإجتماعية المتضمنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم ، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة ، وهناك ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع (عدا الأسر الحاكمة) هي (١٠):

١) المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المسترى المحلى

 ٢) التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة ،

 ٣) المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف الدينية كالشيعة والأباضية والسنة والزيدية.

 المؤسسة الدينية: القادة الدينيون الممثلون للحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم.

 ٥) الطبقات الوسطى: وتتعامل الحكومات معها على أساس عائلي بسبب منع التنظيمات النقابية من اكتساب وظائف نقابية.

 العمال في البلدان التي يرجد فيها عمال من المواطنين والذين يمتلكون تنظيمات نقابية .

هذه التضامنيات شبه رسمية وهي ممثلة في مؤسسات الدولة إما في الحكومات أو في المجالس البلدية أو المحلية المختلفة أو في الجيش أو الشرطة، وتمثل التضامنيات القبلية المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة (٦) وهكذا يؤدي اعتماد الدولة التسلطية على التضامنيات في

منطقة الخليج والجزيرة العربية وفي غياب الأحزاب الممثلة للسكان والتنظيمات المجتمعية إلى مأسسة التبلية والطائفية(٢)

ولتحقيق الحفاظ على الرضع القائم والترتيبات الإجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية والدينية بخلق النظام في معظم دول المنطقة تقسيمات عمل جديدة تمكنه من تحقيق الإحتكار الفعال لمصادر السلطة وأهم تلك التقسيمات ما يلى (٨):

 اختيار وتوظيف النيادات والكفاءات المختلفة في النخبة الإستراتيجية والحاكمة مع ثبات الترظيف في المرتب العليا، وتدوير للنخب في المراكز الرسطى باستمرار.

 ٢) تمكن النظام من إغواء تيادات المعارضة و اجتوائها في ترتيبات الوضع القائم، إما بمنحها المراكز السياسية المتنفذة أو بفتع مجالات واسعة للإثراء على حساب الدولة.

٣) التحالفات المؤتنة التي يعقدها النظام مع بعض القرى الإجتماعية مقابل القوى الأخرى كاللعب بالورقة الطائفية أو التحالف مع المؤسسة القبلية ضد التجار والطبقات الوسطى ، في فترات أخرى أو التحالف مع المؤسسة الدينية ضد التيار العلماني – القومي.

ونتيجة لهذا الإحتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع هو الركود الإجتماعي والحضاري والتجميد القسري للقوى الإجتماعية في تقسيمات عمل مفتعلة تهدف إلى المحافظة على ترتيبات وعلاقات اجتماعية قبلية طانفية متخلفة.

وسنتحدث بتفصيل أكثر عن السلطات الثلاث: التنفيذية والقضائية والتضائية والتضائية والتضائية والتشريعية، ومدى سيطرة السلطة التنفيذية على كل من السلطتين القضائية والتشريعية.

١ - السلطة التنفيذية:

في أغسطس عام ١٩٧١ حصلت البحرين على استقلالها ووقعت اتفاقية مع برَيطانيا معلنة انتهاء الحماية البريطانية ، وتم الإعتراف بحكم اَلخليفة كسلطة شرعية تحكم البحرين مبنية على توارث الحكم بالسلالة . كما تضمنت المادة رقم (١) من الدستور على أن الحكم يكرن وراثيا ويتولى الإبن الأكبر للحاكم الحكم بعد وفاته إلا إذا عين الحاكم شخصا أخر من أسرته قبل وفاته (١١ ويمارس الحاكم سلطاته من خلال مجلس الرزراء الذي يرأسه شقيق الحاكم منذ الإستقلال . بينما يتولى الوزارات المهمة كالخارجية والدفاع والداخلية والعدل والإسكان والمواصلات والعمل والشئون الإجتماعية وزراء من الأسرة الحاكمة . كما يتولى رئاسة المؤسسة العامة للشباب والرياضة ورئاسة المجلس البلدي المركزي أفراد من الأسرة الحاكمة . وتبقى ٢ وزارات هي الصحة، والتربية والتعليم، والتجارة والزراعة، والأشغال، والمالية، والتنمية، تلك الوزارات الست، إضافة إلى وزارتي الدولة للشئون القانونية وشئون مجلس الوزراء يتولاها مناصفة أفراد من الطائفتين .

وتسيطر السلطة التنفيذية على السلطتين النشريعية والقضائية ، كها توظف الرزارات أعدادا كبيرة من البحرينيين الذين تزداد أعدادهم تضخما مع مرور الوقت ، وتأخذ ميزانية الدفاع والداخلية القسط الأكبر من الميزائية، إن الإنفاق الحكومي الذي نتج عن ارتفاع الدخل من النفط معناه تعاظم دور الدولة في حياة الناس السياسية وكذلك اختراق الدولة الكامل للإقتصاد وبالتالي بقرطة الإقتصاد ولذلك ، يؤكد النقيب، فإن ترسيع ملكية القطاع العام يركز تسلط الدولة ويؤدي إلى وأسمالية الدولة التابعة ، إضافة إلى ذلك فإن ترسيع بيروقراطية الدولة لا يتمثل في عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام في حيم الفياع العام في العكومة والقطاع العام في عدد العاملين المنات التالية (١٠٠)

- ١) العاملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام .
- ٢) الذين يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم .
- ٣) المستفيدون من برامج الضمان الإجتماعي كالمتقاعدين .
 - الطلبة الذين هم في سن العمل ولكن لا يعملون .
- ٥) الذين يعتمدون في معاشهم على المقاولات الحكومية والتوريد للحكومة
 أى لمؤسساتها ومصالحها .

- ٦) لذين يستفيدون في عملهم من استعمال مرافق الحكومة .
- ٧) المستنيدون من برامج الإسكان الحكومي والتروض الحكومية .
 - ٨) المستفيدون من الدعم الحكومي السعار السلع الأساسية .

 المستغيدون من الخدمات العامة إذا كانت الدولة توفرها بأقل من سعر التكلفة .

وليس بالإمكان تقدير حجم هذه النئات من السكان ولكننا نستطيع تحديد أعداد الغثة الأولى ونقصد بها العاملين في وزارات الدولة فقط . فقد وصل عدد الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والحكومي عام ١٩٧١ إلى ١٤٦٠٨ مرظفا والاتفع هذا العدد عام ١٩٨١ حتى وصل إلى ما مجموعه ٣٧٧٥٨ ثم ازداد ارتفاعا عام ١٩٩١ حيث وصل إلى ٢٠٠٠ تشكل الإناث ١٩٨٨ من المجموع ويشكل غير البحرينيين ثلث المجموع . تلك الزيادة التي تكاد تصل إلى الضعف تعكس حجم التضخم الذي وصل إليه الجهاز التنفيذي .

أما الغنة الثانية ونعني بها الذين يتلقون مساعدات حكومية كمصدر لمعاشهم فقد وصل مجموع الأسر التي تستلم مساعدات اجتماعية من وزارة العمل والشئون الإجتماعية لعام ١٩٩١ ما مجمله ١٠٠٠ علما بأن عدد الأسر البحرينية لنفس العام قد بلغ ٢٠٣١ أسرة رصدت لها الدولة ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف دينار لعام ١٩٩٤ ، وهذا يعني أن حوالي ٢٠٪ من أسر البحرين ليس لديها عائل وتستلم كل أسرة ما معدله ٣٠ دينارا شهريا لجميع أفرادها .

٢ - السلطة القضائية:

أنشئت أول محكمة رسمية في البحرين عام ١٩١٩ برئاسة الحاكم والمعتمد السياسي البريطاني . وقد أوكلت إليها مسئولية النظر في الدعاوي التي يرفعها الأجانب ضد الموظفين البحرينيين ، وتبعها إنشاء محاكم أخرى في فترات لاحقة . وكانت تلك المحاكم في بداياتها تعتمد على قانون العقوبات الهندي ثم اعتمدت على القانون السوداني ثم القانون الجنائي البريطاني (١١١) . ويذكر خوري أن تطبيق القانون المدني كان أكثر سهولة من تطبيق القانون الجنائي وبحيث أن نصوص القانون المدني استمدت من القرارات والأوامر الصادرة عن الحاكم خلال السنوات الماضية في القضايا المتعلقة بملكية الأرض وحقوق إنتاج اللؤلؤ

والزراعة وتوزيع المياه وتركيب الكهرباء والتعليم وحركة المرور والمواصلات ولم يكن للبحرين قبل عام ١٩٧٥ قانون موحد للعقوبات مما كان يخلق مشاكل مختلفة في حياة البحرين السياسية والتشريعية ولكن تم إنجاز مشروع القانون المرحد عام ١٩٧٥ بعد الإستعانة بخبراء من مصر والأردن لصياغة هذا القانون بعد مرحلة الإصلاحات (١٩١٩ - ١٩٢١) حلت محكمة "السالفة" التي اهتمت بقضايا الغوص وقد تحولت القضايا الخاصة بتلك المحكمة إلى المحكمة المشتركة والمحكمة الشرعية والمجلس العرفي الذي كان يعرف بمجلس التجارة . ثم تأسست "محكمة البحرين" عام ١٩٢١ - وهي أعلى محكمة في الدولة وكانت تتولى معالجة القضايا القائمة بين الرعابا البحرينيين ، وظلت حالات وكان المستشار البريطاني وأحد أفراد الأسرة الحاكمة أول من ترأس محكمة البحرين ، ثم أسست محكمة البحرين الصغرى عام ١٩٣٩ .

وقد أدمجت المحاكم السنية والمحاكم الشيعية في نظام قضائي مرحد وأصبحت المحاكم الدينية لكلا الطائنتين تابعة لمحكمة البحرين المركزية وهي أعلى سلطة في البلاد ، فأصبحت القضايا المختلفة ترفع إلى محكمة البحرين ومنها إلى محاكم الإختصاص الدينية في بعض الأحوال ، ويؤكد خوري أن هذه البيروقراطية القضائية قد عملت على إضعاف المركز الإجتماعي لقضاة الشرع الشيعة وبدلت بالتالي قاعدة سلطتهم الدينية مما دفع الكتلة الدينية المؤلفة من قضاة الشرع الجعفري (الشيعي) للمطالبة داخل المجلس الرطني (١٩٧٧ - ١٩٧٥) بإلغاء المحاكم المدنية واسترجاع المحاكم الدينية ، واختلف الأمر لدى قضاة الشرع السنة اختلافا كليا لأنهم كانوا دائما يعتبرون القانون جزءا من مهمات الحكومة القبلية ومن صميم تركيبة الدولة وتنظيماتها(١٢٠) .

وحاليا يمكن للمعتقل أن يحاكم أمام محكمة جنايات عادية أو أمام محكمة أمن الدولة إذا ما طلب المدعي العام ذلك وتوفر المحاكمة أمام محكمة مدنية أو محكمة جزائية ضمانات إجرائية لمحكمة علنية وتركيل محام وحق الإستناف ، أما القضايا الأمنية فيتم النظر فيها أمام محكمة أمن الدولة حيث الإجراءات المتبعة فيها لا تتبح ضمانات مناسبة فالمحكمة مثلا ليست ملزمة بضمانات

إجراءات التقاضي كما ورد في قانون العقوبات وتجري المحكمة مداولاتها سرا وليس هناك حق المراجعة القضائية لشرعية الإعتقال ، ورغم عدم إجراء محاكمات خلال ١٩٩٣ أمام محكمة أمن الدولة ، فإن هناك ادعاءات يعتد بها عن استناد المحكمة في إصدار أحكامها خلال السنوات الماضية على الإعترافات المنتزعة من المتهم وهر في المعتقل وقد يكون ذلك تحت الضغط (١٤١)

وبالنسبة لقرة دفاع البحرين فإن لها نظام محاكم مستقل للنظر في قضايا العسكريين المتهمين بارتكاب اعتداءات يشملها قانون الجزاء العسكري . (١٠٥) أما بالنسبة للمحاكم الشرعية فهناك محاكم شرعية للسنة وللشيعة تركل إليها أمور الإرث والزواج والطلاق وما شابه ذلك .

ربالنسبة للقانون الإداري، والمقصود بذلك هو أن السلطة القضائية التي تفصل في المنازعات التي تكون الإدارة (أي الحكومة) طرفا فيها يجب أن تكون جهة مستقلة عن السلطة القضائية العادية التي تفصل في المنازعات بين الأفراد ووالجهات الخاصة، بالنسبة لذلك القانون فيلا تزال المحاكم العادية تنظر القضايا الإدارية والمتعلقة بالعقود التي تبرمها الإدارة سواء عقود المقاولات أم عقود العمل او عقود التأجير أو غير ذلك، بل تمنع الإدارة مساءلة أي موظف حكومي عن أي خطأ تقصيري يرتكبه في مواجهة الأفراد، ووذلك بسبب وجرد المخالفة مدنية على ذات عظمة الحاكم أو على حكومة البحرين" وقد أجازت الفقرة الثانية من هذه المادة الرجوع على المسئول بصفته الشخصية وليس بصفته مظف حكومة وذلك عن الإهمال، ومع وجود هذا النص يتعذر مساءلة أي موظف مرظف حكومة وذلك عن الإهمال، ومع وجود هذا النص يتعذر مساءلة أي موظف حتى الدولة عن أخطائه التقصيرية وبالتالي يحرم الشخص المتضرر من أي بسيط في الدولة عن أخطائه التقصيرية وبالتالي يحرم الشخص المتضرر من أي بسيط في الدولة عن أخطائه التقصيرية وبالتالي يحرم الشخص المتضرر من أي

ويبلغ عدد القضاة حاليا أكثر من ٥٠ قاضيا يشكل المصريون نسبة كبيرة منهم ويبدو تأثير القانون والنقه القانوني المصري واضحا على القضاء في البحرين ومعظم القضاة المصريين من ذوي الكفاءة والخبرة التي تبلغ حوالي ٣٠ سنة إلا أن خلفيتهم مختلفة بالنسبة لاختلاف النظام الإقتصادي المختلط في البحرين عنه في مصر التي تحولت قبل الحقبة الأخيرة عن الإقتصاد الإشتراكي .

والنظام القضائي يحتاج بجملته إلى تطوير وإعداد كوادر قسائية سراء للبحرينيين أو للمنتدبين من الخارج . كما يحتاج إلى تشكيل مجلس أعلى للقضاء منتخب من القضاة أنفسهم تكون مهمته الرئيسية اختيار القضاة ومحاسبتهم وتغتيشهم .

ويتم اختيار القضاة من الأسرة الحاكمة أو من أسر قبلية سنية وهناك قاضيان فقط من الشيعة تم تعيينهم قبل استقلال البحرين ولم يتم تعيين أي قاض شيعي بعد ذلك. والسلطة التنفيذية، مسئلة بوزير العدل، هي التي تعين القضاة وباستطاعتها كذلك إقالتهم وتكمن الخطورة هنا في هيمنة السلطة التنفيذية على القضاء هيمنة كاملة.

٢ - السلطة التشريعية:

بعد حل المجلس الرطني عام ١٩٧٥ والذي دام فترة ثلاث سنوات أصبحت السلطة التشريعية مسيطر عليها كلية من السلطة التنفيذية وليس لمجلس الشورى الذي أنشيء عام ١٩٩٢ أية سلطة ما عدا صفته الإستشارية، وقد تحدثنا بالتقصيل في الفصل الأول حول المجلس الوطني المنتخب (١٩٧٣ -- ١٩٧٧) وكذلك مجلس الشورى الذي تشكل عام ١٩٩٢،

الهوامش

- (١) محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، بيروت ، ١٩٩٢، ص٧١
- (٢)خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، ١٩٨٧ ، ص ١٤٤٠
 - (٣) خلدون حسن النتيب، المصدر السابق، ص ١٤٤
 - (1) خلدون حسن النقيب ، المصدر السابق ، ١٤٥
 - (٥) المصدر السابق، ص ١٤٩
 - (٦) المصدر السابق، ص١٥٠
 - (٧)المصدر السابق، ص ١٥١
 - (٨) المصدر السابق ، ص١٥٢
- mile Nakhleh, bahrain, Massachusetts, Lexington (1) books, 1976, p. 11
- (١٠) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٥٤
- (۱۱) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في الحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها ، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٧٣ ، ١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ص ١٧٤
 - (١٢) قوَّاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ١٧٤
 - (١٣) فؤاد إسحق الخوري ، المرجع السابق ، ص ١٧٨
- (١٤) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي حول أرضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ : البحرين ·
 - (١٥) المرجع السابق،



الفصل الثالث التكوينات الاقتصادية الاجتماعية

(7)

يتجاوز عدد سكان البحرين نصف مليون نسمة (٥٠٨,٠٢٧) حسب تعداد عام ١٩٩١ يشكل الأجانب ما نسبت 1,71٪ وينقسمون طائفيا إلى سنة وشيعة وتوجد قلة من المسيحيين واليهود . كما ينقسمون إثنيا إلى سنة من أصول قبلية . وسنة ينتمون إلى عائلات عربية غير قبلية . وسنة (هولة) ترجع أصولهم إلى الساحل الفارسي وهم يتكلمون العربية. وسنة منحدرين من أصول إفريقية . وشيعة عرب وشيعة إيرانيون يتكلمون الفارسية إلى جانب العربية .

ويشكل السكان بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالي ٣٠٪ من المجموع ، مجموع السكان بينما يشكل السنة بمختلف أصولهم حوالي ٣٠٪ من المجموع ، وقد كان الشيعة بشكلون ما نسيته ٥٢٥٪ من السكان في إحصاء ١٩٤١ إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن اختل الترازن الطائفي لصالح الطائفة الشيعية وارتفعت نسبتهم حتى وصلت إلى أكثر من ثلثي السكان ، والسبب في رأينا يرجع إلى كون القرى والمناطق الريفية في مجملها شيعية ومن عادة سكان تلك المناطق الزواج المبكر كما يكثر تعدد الزوجات ، وترتفع نسبة خصوبة المرأة المناطق الزواج المبكر كما يكثر تعدد الزوجات ، وترتفع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدينية ، ولكل تلك الأسباب أصبحت الطائفة الشيعية متفوقة عدديا على الطائفة الأخرى، إلا اننا لا نستطيع هنا أن تستخدم حجم الطائفة كمعيار لتحديد كونها أقلية فالمعيار للعددي الكمي ليس له وزن في تعريف مفهومي «الأقلية» و«الأغلبة» والذي

يجعل من جماعة إثنية معينة «أقلية» هو أنها معدومة الحقوق أو تحتل منزلة أدنى في المجتمع(١١)

إن صغر مساحة البحرين وبناء شبكة الطرق السريعة التي تربط مختلف المناطق من قرى ومدن بعضها ببعض قد أدى إلى تسارع التَّفاعل بين تلك النئات البشرية ، فالقرية لم تزحف إلى المدينة وإنما حدث العكس فقد زحف سكان المدن إلى القرى القريبة والبعيدة (ونقصد بالبعيدة هنا مسافة أقل من نصف ساعة تفصل أبعد قرية عن العاصمة) وازدحمت القرى الفقيرة بالمجمعات السكنية الحديثة النخمة التي أقيمت وسط البساتين المنتشرة في الريف والتي تملكها الصفوة . ويقطن سكان المدن والموظفون الأجانب تلك المجمعات مع ماً تمثله لساكن القرى الشيعية المحافظة من تهديد لقيمها الدينية خاصة بالنسبة للشباب العاطل الذي يخضع لسيطرة مؤسسات دينية تقليدية . إن انهيار أسوار العزلة ما بين سكان المدن والقرى وما بين الطائفتين قد خلق حالة من عدم الرضا والمقارنة المستمرة بين حالهم وحال والاخرين، إلا أننا نستطيع القول أن هناك وعيا إثنيا وطائنيا متزايدا قد بدأ يطفو على السطح خاصة في السنوات الأخيرة بسبب انتشار التعليم بين جميع الفئات وبالتالي انتشار الوعي بالحقوق ومحاولات إبراز الهوية العرقية والطائفية .كما أفرز التعليم والثراء النفطى وارتباط النظام الإقتىصادي بالنظام الإقتصادي العالمي الحديث والإنفتاح الإعلامي والثقاني والتجاري مع الغرب، كل ذلك أفرز تغبيرات عميقة ني التكوينات الإجتماعية والإقتصادية في البحرين ، وسنتحدث باختصار عن تلك التكرينات.

١ - الطبقة العليا: وتتكون من عدة شرائع مختلفة ، على رأسها العائلة الحاكمة ثم العائلات التجاربة التقليدية ، والأغنيا، الجدد للمرحلة النفطية . وتستحزذ تلك الفئة على قدر من الثروة يفوق وزنها في المجتمع ، كما تتحكم في الإدارة الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر وهي أيضا تحتكر القرار السياسي. وقد وسعت العائلات التجارية مجالاتها في التجارة والإستيراد ، كما أن مصالح تلك الطبقة التجارية قد تطابقت بعد الإستقلال إلى درجة كبيرة مع

مصالح العائلة الحاكمة حيث شارك أفراد من العائلة الحاكمة عناصر تجارية في مجال التجارة. وكذلك تركزت استثماراتها في المجال العقاري ومشاطرة رأس المال الأجنبية داخليا وخارجيا (٢). وفي ظل الأموال النفطية، يذكر أحد الباحثين أنه تشكلت في سائر المنطقة الخليجية شريحة رأسمالية عليا (بورجوازية) قرامها المصدرون والمستوردون والمقارلون والمضاربون العقاربون ، وكبار المسئولين الذين يتقاضون عمولات مقابل تسهيل إتمام الصفقات (٣)، ويصف الباحث تلك الطبقة الرأسمالية الناشئة في البلدان النفطية بأنها أترب ما تكون إلى طبقة من والسماسرة ، الذين يتوسطون بين الدولة للحصول على عقود المقاولات وتراخيص الإستيراد والبناء من ناحية ، وبين الشركات ودوائر الأعمال الأجنبية التي تقدم لهم المظلة الواقية في مجال الخبرة الننية والتنفيذية والإدارة والتسمويق من ناحية أخرى ويطلق على تلك الطبقة "رأسمالية وسيطة وسيطة وسمسارية (١٠).

وتنتسم هذه الطبقة سياسيا إلى نئتين؛ فئة مستنيرة تؤمن باقتصاد السوق الحديث وما يتبعه من توسع إقليمي أو عربي وإنشاء الشركات الإستشمارية والتشجيع على التعليم ، وفئة تقليدية تنادي برفض الإنجاء الليبرالي وتعادي القوى الجديدة في المجتمع (٥٠) وتنتمي تلك الطبقة حاليا إلى الشريحة العالمية التي لديها حسابات وأرصدة في مصارف مختلفة خارج البلاد وهي تحتكر جميع وكالات الشركات الأجنبية ، كما أصبحت الرسيط بين المستهلك المحلي وبين المنتجين لتلك السلع في العالم الصناعي ، ومعظم أفراد تلك الطبقة تمتلك أكثر من مسكن خارج بلادها ، وغالبا ما تحمل أكثر من بطاقة مالية ، كما أن من أم من مسكن خارج بلادها ، وغالبا ما تحمل أكثر من بطاقة مالية ، كما أن من تأمين معيشتها خارج البلاد ، وكمشال على تزايد نفوذ تلك الطبقة في الآونة تأمين معيشتها خارج البلاد ، وكمشال على تزايد نفوذ تلك الطبقة في الآونة وبث يشكيل مجلس الشورى الحالي حبث يشكلون ١٨ عضوا من مجموع ٣٠ عضوا ، وتنمتع تلك الطبقة بحرية واسعة في جلب العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة دون مساءلة .

٢ - الطبقة المتوسطة: وتتميز بتمتعها بقدر من التعليم العالي ومرتبات متميزة نسبيا في المؤسسات الحكومية . وتنتمى مجمرعات من موظفي الدولة

والقطاع العام والتكتوقراط وصغار التجار إلى تلك الطبقة . ويؤكد الرميحي على أن مصطلح الطبقة المترسطة هو مصطلح عام و غير محدد في مجتمعات الخليج حيث يضم طائفة غير متجانسة في الدخل والمستوى التعليمي والثقافي، فيو يمكن أن يضم موظفي الحكومة والشركات الأهلية والأجنبية وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة . وتضم الطبقة -من الناحية النظرية- ذوي الدخول المحدودة . وتستفيد شرائح منها بشكل جيد من الخدمات الإجتماعية المترفرة في الدولة كالتعليم والخدمات الصحية والإسكان ، كما أنها تتجه إلى تكوين الأسر الصغيرة . ويختلف مستوى التعليم في أجيالها من تعليم بسبط في الجيل السابق إلى متعلمين تكنوقراط في الجبل الحديث . وتزود هذه الطبقة مراكز العمل الحكومية والأهلية بالقوى العاملة كما أن تطلعاتها المصلحية الذاتية العمل الحكومية والأهلية بالقوى العاملة كما أن تطلعاتها المصلحية الذاتية

٣-الطبقة العاملة: وقد تشكلت الطبقة العاملة في البحرين مع تدفق النفط في بدايات الثلاثينات من هذا القرن وأخذت الحركة العمالية شكلا تنظيمها بهذا البداية تجلى عام ١٩٣٨ حينما بدأت إضرابا في شركة نفط البحرين (بابكو) لتحسين أوضاعها وزيادة أجورها ، كما نفذت إضرابات في الأعوام التالية أهمها عامي ١٩٥٦ وبداية السبعينات حيث صاحبها ظهور الحركات السياسية. والشيء المميز للحركات العمالية هو إصرارها على تشكيل تنظيمات نقابية خاصة بها الأمر الذي لم تحصل عليه حتى استقلال البحرين وإقرار الدستور عام ١٩٧٣ . بعد ذلك نجع العمال في تشكيل عدة نقابات ولكن لم يتم إشهارها في حينه ، ولكن بقيت النقابات تمارس العديد من الأنشطة لمدة سنتين حتى تاريخ حل المجلس الرطني عام ١٩٧٥ .

وقد اقترنت الحركات العمالية خلال العقود الستة الماضية بتحركات سياسية شملت كافة المجتمع ، وجميع الحركات السياسية التي شهدتها البحرين كانت تسبقها تحركات ومطالب عمالية، ولهذا السبب سعت السلطات إلى تحجيم العمالة المحلية وإلى جلب عمالة أجنبية من منطقة الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية أو ما يطلق عليها بالعمالة الأسيوية كوسيلة لكسر شوكة العمالة المحلية سياسيا والإستغناء عنها في حالة القيام بأي إضراب، حتى وصل حجم

العمالة الأجنبية عام ١٩٩١ إلى ما نسبته ٦ر٦٣٪من المجموع .

4 - الطبقة الدنيا : أو البروليتاريا الرثة حسب التعبير الماركسي، وهي الطبقة التي تعيش على هامش العمل. وتندرج فئات متعددة تحت هذا المسمى، وأهم تلك النئات العاطلين عن العمل ويقدر عددهم بحوالي ٣٥ ألفا معظمهم من الشباب دون سن العشرين والذين لم يحصلوا إلا على تعليم بسيط ، ومما زاد في استفحال مشكلة هؤلاء هر ارتفاع نسبة العمالة الأجنبية وتفضيل أصحاب العمل لها خاصة ما يطلق عليها العمالة ذات التأشيرة الحرة Free Visa التي انتشرت بصورة واسعة ومنظمة في السنوات الأخيرة ، وهي تنافس فئات كثيرة في أرزاقها وتحدث أضرارا في مصالحها مثل صيادي الأسماك وماسحي السيارات والعمالين حتى تحولت تلك الفئات إلى طبقة معدمة لا تملك شينا.

وهناك فئة اجتماعية تندرج تحت تلك الطبقة ونعني بها فئة (البدون) ومن الصعوبة حصر أعدادهم بسبب التعتيم الرسمي على قضيتهم .. ويفترض أن عددهم يتجاوز الخمسين ألفا . وترجع معظم أصولهم إلى سواحل إيران كما نزخت قلة منهم من اليمن وأفغانستان ومن شبه القارة الهندية . وقد استقر معظم هؤلاء في البحرين مع ثلاثينيات هذا القرن إلا أنهم لم يحصلوا على الجنسية البحرينية ولم يستطع أبناؤهم وأحفادهم بالتالي الحصول على تلك الجنسية . هذه الفئة تشكل أقلية ليس لها حقوق على الإطلاق وهي لا تستطيع التعبير عن إرادتها خونا من المساءلة الرسمية كما أنها لا تستطيع السفر والتنقل إلا بورقة رسمية صالحة للسفر مرة واحدة . وتجدر الإشارة إلى أن عدم حصول تلك الفئة على الجنسية يرجع إلى عوامل سياسية بعيث تبقى تلك الفئة دائما تحت سيطرة الجنسية يرجع إلى عوامل سياسية بعيث تبقى تلك الفئة دائما تحت سيطرة فتصبح مأمونة الجانب لا تشكل تهديدا سياسيا . وبطبيعة الحال فتلك القضية تتضاعف وتهدد بالإنفجار بسبب تزايد أعداد البدون مع مرور فتلك القضية تتضاعف وتهدد بالإنفجار بسبب تزايد أعداد البدون مع مرور

٥-النخبة: في معرض حديثه عن الطبقات الإجتماعية في الخليج ، يضيف الرميحي تكوين آخر إلى التكوينات الأربع السابقة ، وهي النخبة رغم أنها لا تشكل طبقة بالمفهوم الكلاسيكي إلا أنها تلعب دورا له أهمية قصوى.. وهي تشكل الشريحة المثقفة التي أتاح لها تعليمها أن تنهض من انتمائها الإجتماعي

السابق وتشكل الجهاز الوظيفي للدولة الجديدة في الوظائف العامة أو في دور التعليم ونتيجة لاحتياج الدولة إلى متعلمين في مختلف المجالات من بنا الجيش والشرطة والمؤسسات المالية والتعليمية ، ازداد احتياج المجتمع إلى متعلمين لترلي الوظائف العليا في الدولة وهكذا تكونت النخبة في مجتمعات الخليج ويذكر الرميحي أن الأزمة التي تواجهها المجتمعات الخليجية تكمن في أزمة النخبة ، فهي نتيجة لوضعها التعليمي والثقافي تعرف جيدا العلل الإقتصادية والإجتماعية السائدة في مجتمعاتها ، ولكن نتيجة أيضا لتشبثها بالسلطة الوظيفية والإمتيازات الشخصية فهي تتعامى عن هذه العلل والأمراض أو تفلسفها لصالح الوضع الراهن ، وهي تشكل حسب قول الباحث ما يمكن أن بسمى بالقبلية الجديدة ، هذه الرح القبلية الجديدة في النخبة تواجهها شرائح صغيرة مضادة وهي نخبة رافضة لهذا الوضع الا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر في الوقت الراهن . (٧)

الهوامش

- (١) سعد الدين ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح،
 القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٨.
- (٢) محمد غانم الرميحي، معرقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، دار السياسة، الكريت ، نوفمبر ١٩٧٧، ص ٢٤ .
- (٣) محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأحم التطورات والإتجاهات خلال الفسترة ، ١٩٨٥ ١٩٨٥ ، مركز دراسات الرحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٩٩٨
 - (٤) المصدر السابق ، ص ١٧٠
- (٥) محمد غانم الرميحي ، معوقات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في مجتمعات الخليج العربية المعاصرة ، دار السياسة، الكويت ، نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .
 - (٦) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .
 - (٧) محمد غانم الرميحي ، المصدر السابق ، ص ٢٤-٢٥.



الفصل الرابع المتغيرات الخارجية

(1)

لا شك أن البحرين والمنطقة الخليجية بوجه عام قد تأثرت على مر الأيام وإلى حد كبيسر بالقوى الخارجية سواء سلبا أو إيجابا . وفي القرن السادس عشر احتلها البرتغاليون ولا تزال آثارهم موجودة في قلعة البرتغال أو ما يطلق عليها حاليا ب "قلعة البحرين" . ثم بعد ذلك بدأ أول اتصال مع البحرين" . ثم بعد ذلك بدأ أول اتصال مع البحريطانيين عام ١٨١٠ حين تم توقيع أول معاهدة معهم وحتى عام ١٩٧١ تاريخ انسحاب بريطانيا وحصول البحرين على استقلالها .

كما كانت هناك محاولات متكررة ، خاصة خلال القرن التاسع عشر ، من بعض القوى المحلية العربية وغير العربية والأجنبية للتأثير في سياسة البحرين أو لأهداف مختلفة ، وكانت القوى العربية الطامحة هي الموحدين /السعوديين أو العمانيين ، أما القرى غير العربية فكانت فارس وأهم القوى الأجنبية وأكثرها نفوذا هي بريطانيا، وكانت المحاولات العربية في معظمها قصيرة المدى إذ كان همها الأساسي إما جمع الزكاة أو الجزية ولكن المحاولات غير العربية ، ونعني هنا الفرس ، فقد كانت تتخذ من حين لآخر صفة المطالبة بالبحرين كجزء من فارس ، خاصة بعد الستينات من القرن التاسع عشر ، مما دفع البحرين إلى طلب الحماية إما من الأتراك او البريطانيين (١١).

وفي عام ١٩٧٠ وافقت إيران أن تقبل بحكم لجنة مستقلة مكونة من شخص واحد عينته الأمم المتحدة للنظر في الموضوع ، ووافقت إيران مسبقا على الأخذ

برأي اللجنة ، وبالفعل عين الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا عنه لاستقصاء رأي شعب البحرين في مستقبل الجزيرة السياسي ، وقدم الممثل تقريره إلى السكرتير العام بعد أن زار البحرين وقابل فيها المسئولين والمؤسسات والأنراد ، وقد وافق مجلس الأمن على التقرير عام ١٩٧٠ وأصبح بإمكان البحرين ولأول مرة بعد أكثر من قرن ونصف أن تتخلص من مطالبة إيران بها (٢٠) إلا أن إيران لا تزال تحتفظ بنفوذ ديني قوي لدى السكان الشيعة خاصة منذ قيام الثورة الإرانية .

كما تلعب القوى الإقليمية دورا رئيسيا في صيباغة القرار السيباسي والإجتماعي في البحرين ونقصد هنا دول مجلس التعاون الخليجي وتأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية وذلك لاعتبارات متعددة أهمها:

١ - بعد إنشاء جسر الملك فهد منذ عام ١٩٨٦ ، ازدادت الروابط بين البحرين وبين المملكة العربية السعودية خاصة المنطقة الشرقية فأصبحت اعداد كبيرة من السعوديين تأتي إلى البحرين للسياحة والإستمتاع بالإنفراج الإجتماعي الذي توفره البحرين . كما أن أعدادا مماثلة تذهب إلى المنطقة الشرقية في السعودية للتسوق بسبب رخص الأسعار مقارئة بالبحرين .

٢ - يصل خط الأنابيب السعودي إلى البحرين لتكرير النفط الخام وتصديره
 من مواني، البحرين

 ٣ - توفر دول المنطقة مساعدات مالية للمشاريع المشتركة وكذلك لمشاريع البنية التحتية ،

٤ - من المترقع نضوب النفط في البحرين بعد سنوات معدودة هذا إذا لم
 تكتشف آبار جديدة مششما يفرض تقاربا أكثر بين البحرين وكافة دول المنطقة
 خاصة في المجال الإقتصادي .

هناك مشاكل حدودية بين قطر والبحرين ونعني هنا ما يعرف بقضية جزر حوار التي تدعي قطرالسيادة عليها . وتنظر حاليا محكمة لاهاي الدولية في تلك القضية ، وتحتاج البحرين إلى كسب تأييد دول مجلس التعاون لحل الخلاف .

٦ حناك زيادة سكانية مضطردة في البحرين يقابلها تزايد في نسبة البطالة
 بين صفوف المواطنين حيث وصلت رسميا إلى ١٥٪ بينما يضعها البعض في

حدود ٣٠٪، و مما يضعف الوضع عجز برامج التدريب المهني عن تخريج متدرين تستوعبهم سوق العمل ، ولذلك فإن هجرة البحرينيين إلى دول مجلس التعاون للعمل هناك دون قيود هو أحد الحلول التي تخفف من حدة أزمة البطالة، كل تلك المصالح تسيطر على صناعة القرار في البحرين بحيث تراعي انسجامه مع سياسة المنطقة التي تتسم بالمحافظة سواء من الناحية الإجتماعية

انسجامه مع سياسه المنطقة التي تتسم بالمحافظة سواء من الناحية الإجتماع. أو السياسية .

أما بالنسبة للنفوذ البريطاني فقد اعترفت بريطانيا لأول مرة بالبحرين كبلد مستقل تحت حكم الخليفة وأعلنت ذلك رسميا عام ١٨٦١ عندما وقع حاكم البحرين آنذاك المعاهدة الدائمة للسلام والصداقة مع السلطات البريطانية وقد تعهد الحاكم فيها أن يعترف بكل المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا وأن يمتنع كذلك عن القيام بأي نشاط بحري عدائي بأبة صورة ، ومقابل ذلك فإنه سيحظى بالحماية البريطانية ضد أي اعتداء مباشر على وضعه في البحرين من رؤساء النبائل في الخليج ، وفي عام ١٨٩٢ وقع الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين آنذاك معاهدة جديدة مع البريطانيين تمضى وفق الخطوط العريضة للإتفاقية الأولى و لكنها تنص على أن الحاكم لن يبهيع أو يرهن أو يسمع باحتلال أي جزء من أراضي إلا للحكومة البريطانية (١).

وفي القرن العشرين ازداد نمو المصالح البريطانية في البحرين بصورة كبيرة وازداد بالتالي نفوذهم حتى وصل بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى حد التدخل في الشئون الداخلية للبحرين وأصبح الوكيل السياسي البريطاني هو الحاكم الفعلي (1) واستمرت السياسة الإنجليزية على هذا المنوال وتد ثبت الإنجليز حكمهم في البحرين باستقدام مستشار بريطاني للحاكم هو تشارلس بلجريف عام ١٩٢٧ حيث بقي في منصبه حتى عام ١٩٥٧ عندما ازدادت الضغوط الشعبية على السلطة لتنحيته من منصبه ، وعندما قررت الحكومة البريطانية عام ١٩٦٨ الخروج من منطقة شرق السويس قررت أيضا منح إمارات الخليج استقلالها وقد تم ذلك عام ١٩٧١ وحصلت البحرين على استقلالها في الخليج استقلالها وقد تم ذلك عام ١٩٧١ وحصلت البحرين على استقلالها في مهيمنا على القرار السياسي في البحرين حتى مرحلة متأخرة ، ويبلغ عدد مهيمنا على القرار السياسي في البحرين حتى مرحلة متأخرة ، ويبلغ عدد

البريطانيين المقيمين والعاملين في البحرين حاليا حوالي سبعة آلاف نسمة .

في تلك الفترة ازدادت أهمية البحرين الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة بعد انسحاب البريطانيين من الجزيرة وقد وقعت البحرين عام ١٩٧١ اتفاقية لتأجير قاعدة الجغبر البريطانية سابقا إلى الأسطول الأميركي على أن تحصل البحرين على مبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار سنريا نظير ذلك . وفي عام ١٩٧٥ وقعت البحرين اتفاقية أخرى لقاء الحصول على ٤ ملايين دولار من الولايات المتحدة ، ولكن في عام ١٩٧٧ ترصل الطرفان إلى اتفاقية ألغت الإتفاقيات السابقة يخول بمرجبَّها للْقوة الأميركية البحرية بالبقاء ١٢٠ يوماً في السنة في قاعدة الجفير لقاء مبلغ مليوني دولار سنريا . وقد ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة خاصة إبان حرب الخليج (١٩٩٠) وبعد نهاية الحرب تم إبرام اتفاقيات دفاعية بين الطرفين . ويبدر أن سياسة الرلايات المتحدة بعد حرب الخليج وما تلاها من انهيار للإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية قد وضع الولايات المتحدة في موقع المسئولية للدفاع عن القيم الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان في العالم وكذلك اشتراطها على الدول التي تتلقى المعرنات والتي ترتبط باتفاقيات تجارية أو أمنية أن تراعي تطبيق الديمقراطية وأن تهتم بحقوق الإنسان . ويشير التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ في الجزء المتعلق بالبحرين إلى أن الولايات المتحدة تولى اهتماما متزايدا لما يحدث داخل البحرين من انتهاك لحقوق

ويبدو أن صانعي السياسة الأميركية في الخليج يواجهون مشكلة في إمكانية المتوفيق بين المبادي، المعلنة للسياسة الأميركية في الخليج والتي تدعو إلى تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين علاقتها بالأنظمة الخليجية التي تناقض تلك المبادي، إلا أن المؤشرات تعكس غلبة المصالح الخاصة ، فاقتصاد العالم لا يزال يعتمد على النفط والخليج هو مركز احتياطي العالم من النفط ، إذ أن دول مجلس التعاون وحدها تملك ٣ د ٢٠ ٪ من مخزون العالم من النفط ، وعندما تصاف لها إيران والعراق يصبح مخزون النفط في الخليج يبثل ما نسبته ٢ د ٢٠ ٪ من مخزون الغالج الثانية مدى اهتمام ٢ د ٢٠ ٪ من مخزون العالم ١٠٠ . كما أثبتت حرب الخليج الثانية مدى اهتمام

الرلايات المتحدة بالمنطقة ومدى أهميتها الإستراتيجية والنفطية عندما أرسلت أكثر من نصف مليون جندي إلى الخليج لتحرير الكويت وحماية الأنظمة الخليجية الأخرى .

ومن الممكن القول بأن هناك اتجاهان يسيطران على سياسة الولايات المتحدة في الخليج أحدهما يطالب بانسحاب الولايات المتحدة عسكريا من المنطقة بالرغم من أهميتها الإستراتيجية والنفطية ، مفترضة بأن قرى السوق وليس المتغيرات السياسية هي التي تفرض نفسها على إمدادات وسعر النفط بصرف النظر عمن بحكم تلك الدول فهو في النهاية سوف يضخ النفط كي يحافظ على الإقتصاد وعلى بقاء النظام حتى لوكان هؤلاء غير متفقين إيديولوجيا مع الولايات المتحدة إذ ليس لديهم خيار سوى خيار بيعهم النفط في الأسواق العالمية ، كما هو الحال مع إيران وليبيا ، تلك الدولتان لا ترفضان بيع النفط للولايات المتحدة رغم خلافاتهما بل العكس هو الصحيح فالولايات المتحدة ، ترفض شراء هذا النفط . وحتى لو قررت دول الخليج استعسال النفط كسلاح سياسي فإن آليات السوق سوف تقلل من أهمية تلك الخطو(٢٠). أما الإتجاه الآخر فهو يدعو إلى تمتين الروابط بين الولايات المتحدة والأنظمة الخليجية لتجنب انقطاع ضغ النفط ، ويؤكد هذا الإتجاء أن الإقتصاد العالمي سيستعيد قرته وسيزداد الطلب على النفط ، بمعنى ان احتمالات ارتفاع الطلب على العرض بالنسبة للنفط ستكون هي الأرجع ، لذلك فمن الأهمية أن تبقى علاقة الولايات المتحدة بالخليج وبالأنظمة قوية ، كما أن بقاء الأنظمة السياسية بضعف من احتمالات انقطاع النفط لفترات قصيرة لذلك فتعهد الولايات المتحدة بحماية الأنظمة أمر في غاية الأهمية ، إن قضية النفط مرتبطة إلى حد ما بالقضية العربية-الإسرائيلية وما حدث عام ١٩٧٣ إبان الحظر النفطى هو الدليل على ذلك الإرتباط . كما تأمل الولايات المتحدة في مساهمة دول الخليج في تمويل ودعم عملية السلام . وأخيرا فإن الولايات المتحدة تتمتع بمكاسب مالية ضخمة بسبب علاقتها الخاصة بالأنظمة الخليجية . إن الكثير من المرجودات والأمرال الخليجية تستثمر في البورصة وفي سندات الخزينة الأميركية . ويتابع أصحاب هذا الإتجاء حججهم بأنه عندما تحتاج البنوك الأميركية إلى سيولة فإن العديد من

أصحاب المال الخليجيين بسارعون بمدها بالمال اللازم . كذلك تستورد دول الخليج مختلف الأسلحة المتطورة في وقت يتم فيه اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدفاع . وقد بلغت استشمارات دول الخليج في الولايات المتحدة ٤٠٧ مليار دولار في مطلع عام ١٩٩٢ . ومن غير الممكن أن يكرس أي نظام آخر كل تلك الإمكانيات لخدمة الغرب بتلك الصورة . إن غياب الإستثمارات سوف يضر بالإقتصاد الأميركي خاصة إذا تم استبدال عملة الدولار عند شراء النفط لأن ذلك سيجنبها تقلب الأسعار في العملات الأخرى كالين مثلا . وقد كانت دول الأوبك في السبعينات تناقش بيع النفط بسلة عملات وليس بالدولار وحده ، لكن قيام الثورة الإيرانية جعل دول الخليج ترجح كفة أمن الخليج باعتمادها الكامل على الولايات المتحدة وطويت صفحة تغيير عملة الدولار عند بيع النفط (٨) .

ويذكر Gause أن عددا من الأميركيين قد عارضوا دخول الولايات المتحدة الحرب عام ١٩٩١ لتحرير الكويت لاعتبارات عدة أهمها أن الولاياتُ المتحدة يجب أن لا تدخل حربا لحماية "أنظمة إقطاعية". كما أن عددا من مثقفي الخليج قد أصيبوا بخيبة أمل عندما لم تضغط الولايات المتحدة على الأنظمة الخليجية للإنفتاح والمشاركة السياسية . ويشرح الكاتب المعضلة التي تواجه صانعي السياسة الأميركية وهي معارضة الأسر الحاكمة لأدني انفتاح سياسي . كما أن وجود نظام سياسي ديمقراطي سوف يقلل من فرص حصول الولايات المتحدة على مكاسب من الأنظمة كالتي تحصل عليها حاليا . إلى جانب ذلك فإن الجماعات الإسلامية هي التي سترجع كفتها في أية انتخابات· قادمة كما حدث في الكويت عام ١٩٩٢ . لذلك تجاريت الولايات المتحدة لتلك المشكلة بتجنب الدخول في متاهات المشاركة السياسية غير المضمونة النتائج. وهذا الحل قد يصلح لمرحلة قصيرة إنما في المدى الطويل فإن سياسة تجاهل المأزق الديمقراطي سيباعد بين الولايات المتحدة ربين فئات متعددة لها ثقلها في المجتمع وسوف تفقد مصداقيتها بالنسبة للقيم والمبادىء الديمقراطية التي تنادي بها (٩١). ويقترح الكاتب للخروج من هذا المأزق عدة حلول أهمها تشجيع الولابات المتحدة للأنظمة الخليجية بأن تبدأ بتغيير سياسي تطوري وذلك بإقامة المزيد من مؤسسات المجتمع المدنى والتي تشمل الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية وغرف التجارة والسماح لمختاف الفئات بممارسة النشاط السياسي ومنع الصحافة المزيد من الحرية (١٠٠) ونستطيع القول بصفة عامة أن الولايات المتحدة يهمها استقرار الوضع واستمراره كي يظل النفط متدفقا ليس في البحرين وحدها ولكن في المنطقة الخليجية كلها .

الهوامش

مشكلات التغيير السياسي	البحرين :	ليحي ا	(۱) محمد غانم الرد	
	ص ۱۵	١٩٨٣	حتماعي ، الكريت ،	رالإ

- (٢) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ١٨
- (٣) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٣
- (٤) محمد غانم الرميحي ، المرجع السابق ، ص ٢٤
- (٥) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي عول أرضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ : البحرين
- Gregory Gause III, Oil Monarchies: Domestic & Securi- (%) ty challenges in The Arab gulf States, New York, 1994, p. 176.

lbid., p. 176.	(Y)
ibid., 181.	(λ)
lbid, P.182	(4)
lbid, p. 186	(1-)



الفصل الخامس

المجتمع المدني

ا- الأحزاب السياسية

البحرين سمثل غيرها من دول الخليج- دولة أطراف. وهي تستقي من الحواضر العربية (وأحيانا غير العربية) معظم أيديولوجيتها وتنظيماتها. والتشكيلات السياسية المتواجدة في البحيين والخليج منفرعة من مثيلاتها في الدول العربية، وكانت هناك تنظيمات بعثية وماركسية وإخوان مسلمين وقوميين عرب في حقب الخمسينات والستينات والسبعينات. وعندما برزت الحركات الأصلية في الحواضر العربية ظهرت حركات مشابهة في البحرين والمنطقة العربية عموما.



وترتبط الأحزاب السياسية بالخارج عن طريق التنظيمات الحزبية الواحدة والتي تعمل في دول الخليج أو وفي خارجه. كل تلك الأحزاب والحركات غير مصرح لها بالعمل العلني لذا فهي تعمل بسرية تامة، إلا أن هناك تشكيل الرطني الخليجي. ويواجه تشكيل تلك التنظيمات السرية بطبيعة الحال قمعا من قبل السلطة التي تحظر قوانينها قيام مثل تلك التنظيمات ، ويسبب السرية التي تغلف هذه التنظيمات فإن معرفتنا بعدد النصائل والأشخاص تبقى محدودة ، وسنحاول بقدر المستطاع إلقاء الضوء على تلك التشكيلات والأحزاب:

١) حزب البعث العربي الإشتراكي:

كانت بدايات ظهور العزب في السعرين عام ١٩٥٨ عندما رجع الطلاب البعثيون الذين تخرجوا من بيروت والقاهرة إلى البعرين . والجدير بالذكر أن أحد طلاب البعرين في بيروت كان من الأعضاء المؤسسين للحزب في لبنان وكان

عضوا في القيادة القطرية منذ عام ١٩٥٨ ، وقد التحق معظم هؤلاء بالتدريس بعد تخرجهم ، لذلك انتشرت معظم أفكار الحزب وأنشطته بين الطلاب في المدرسة الثانوية الرحيدة في البحرين آنذاك كما انتشرت تلك الأفكار بين أرساط العمال. وكان لا بد أن تنعكس الأحداث التي مرت بين قيادتي الحزب في سوريا والعراق على الحزب في البحرين إذ سرعان ما حصل شقاق بين الأعضاء من مؤيدين لسوريا (القيادة القطرية) ومؤيدي العراق (القيادة القرمية) وذلك عام سوريا والعراق وتقلصت بالتالي أنشطة الحزب في البحرين مما دفع بالبعض من الأعضاء إلى التخلي نهائيا عن الحزب في أوائل السبعينات وبالتحديد كانت نهاية نشاط الحزب عام ١٩٧١ .

والجدير بالذكر انه في عام ١٩٦٨ انتسمت مجموعة من حزب البعث وارتبطت في قترة ما مع القيادة القومية وشكلت تنظيما إقليميا في منطقة الخليج والجزيرة العربية إلا أنه ثم اكتشاف التنظيم وخلاياه العسكرية وأوكار السلاح عام ١٩٧٠ وتم القضاء عليه.

ومع بداية الطفرة النفطية التي أنهت كل نشاط محتمل للحزب خاصة بالنسبة لعناصره القيادية ، إذ تولى بعضهم مناصب وزارية وقيادية رفيعة داخل الحكومة وأصبحرا جزء من النظام القائم ، أما البعض الآخر فبالرغم من انقطاع صلاتهم التنظيمية بالحزب إلا أن ولاءهم الفكري لإيديولوجية الحزب قد بقي ، ولازالت منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي ، وهي منظمة مستقلة تابعة لمباديء البعث وليس إلى جهة معينة ، تواصل أنشطتها الفكرية والثقافية وفعالياتها في مجالات متعددة أهمها المجالات النقابية ضمن توجه قومي عربي يرسخ الفكر القومي ويمثل هذا التوجه حانيا نادي العروبة (سنتحدث عنه يرسخ الفكر القومي ويمثل هذا التوجه حانيا نادي العروبة (سنتحدث عنه لاحقا) .

٢. - حركة القرميين العرب:

تزامنت حركة القوميين العرب مع حزب البعث العربي الإشتراكي ونستطيع القول أن نشأة الحركة في البحرين مشابهة لنشأة حزب البعث وذلك من خلال البعثات الطلابية التي ابتعثت إلى ببروت على وجد الخصوص . وقد نشطت

الحركة في بدايات سنوات الستينات ولتيت انتشارا في صفوف الطلاب والعمال ، وعندما انقسمت الحركة في المركز (بيروت) ، انبثقت منها منظمات إقليمية كجبهة تحرير ظفار التي قادت كفاحا مسلحا في منطقة ظفار بعمان والجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي وقد ظهرت من الأخيرة ما سمي بالحركة الثورية في البحرين . ومعظم عناصر التنظيم كانوا طلابا يدرسون في القاهرة وعند رجوعهم شكلوا جناحا عسكريا في قوة دفاع البحرين عام ١٩٦٩ ولكن ضرب هذا التنظيم العسكري والمدنى في نفس العام .

ومن الممكن القول أن قاعدة التنظيم كانت محدودة وفي طور التكوين أما الجبهة الشعبية فقد كانت تمتلك قاعدة عريضة بين العمال والطلاب والمثقفين في الداخل والخارج وكانت تمتلك جناحا عسكريا يتركز في عمان بكفاع مسلح . وكانت القواعد (أو الأجنحة العسكرية) تتركز في منطقة ساحل عمان ، أما مناطق الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر فقد كانت في طور الإعداد والتهيئة للقيام بالكفاح المسلح . ومنذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٧٣ عندما ضربت الحركة في الإمارات أولا في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٣ ثم في عمان والبحرين وقد تم القضاء على الجناح العسكري وبقي الجناح السباسي بعد ان تم تحجيمه .

٣ - الحزب الشيوعى:

تأسس الحزب الشيوعي في البحرين حوالي عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ انطلاقا من حزب "توده" الإيراني على اعتبار أن البحرين تابعة لإيران . في بدايات الخمسينات تشكلت خلايا الحزب من الإيرانيين المتواجدين في البحرين والبحرينيين ذوي الأصول الإيرانية ، وكان بعضهم أعضاء في حزب توده إلا أن ملاحقة السلطات الإيرانية والبريطانية المتواجدة في الخليج جعلت تلك الخلايا التابعة لحزب توده تتلاشى بينما برزت خلايا مستقلة عن حزب ترده وتتبع المركز في موسكر . وقد تبلورت تحت مسمى جبهة التحرير الوطني في بداية الستينات في موسكر . وقد تبلورت تحت مسمى جبهة التحرير الوطني في بداية الستينات في التحالف الوطني الذي قاد إلى انتفاضة مارس ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٦٦ برز توجه داخل الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني للقيام بعمليات عسكرية توجه داخل الجناح السياسي لجبهة التحرير الوطني للقيام بعمليات عسكرية

واغتيالات . وعلى إثر ذلك نفذت عملية محاولة اغتيال مدير المخابرات البريتاني (برب) وسستد الأردي (أحسد محسن) ولكن تم الكشف عن التنظيم المدني عام ١٩٦٨ واعتقل معظم أفراد التنظيم وعلى إثرها اكتشف التنظيم العسكري بما فيه منفذي عملية الإغتيال وتم اكتشاف أوكار الأسلحة في منطقة الحجر والدير ومنافذ وأدوات تهريب الأسلحة.

بعد ضرب حركة التحرير الوطني عام ١٩٦٨ ، أعادت الحركة نشاطها مع انبثاق أول تجربة برلمانية في البحرين عام ١٩٧٩ – ١٩٧٥ بعد عودة مجنوعة كييرة من كوادر الحركة من الخارج بما فيهم أولئك الذين أنهوا ورأسائهم في الجامعات الشرقية (الإتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية) وبدأوا نشاطها علنيا خاصة في مجال النقابات العمالية استنادا إلى قوانين العمل السابقة على الزغم من أن مسودة قانون العمل الجديد كانت مطروحة على المجلس الوطني المشاقشته ودخلوا في صراع عنيف مع القرى الوطنية الأخرى كالجبهة الشعبية وحزب البعث وافضين مبدأ الحوار والمشاركة مما سبب انتساما حادا للحركة العباليد، وقد توسطت نقابات عمالية عربية وعالمية للترفيق بينهم وبين بقية القوى الوطنية لكنها فشلت في مد الجسور بين القرى المتصارعة .

رأثناء ضرب التجربة الديمقراطية في البحرين عام ١٩٧٥ انهارت قواعد الحركة وظل تواجدهم في الخارج ، أما في الداخل فقد أصبحوا لا يشكلون أدنى فعالية .

٤-الأحزاب الإسلامية: (تنظيمات مذهبية)

أ) حزب الإخران المسلمين(سني)

بدأ نشاط الإخران المسلمين في البحرين منذ الخمسينات على يد مجموعة من الطلاب الذين درسوا وتخرجوا من جامعات القاهرة والأزهر، وأهم الأعضاء المؤسسين هم الشيخ خالد بن محمد الخليفة وعبدالرحمن الجودر وجاسم القايز . وتبلغ أعداد الإخوان المسلمين في البحرين ما بين أعضاء ومتعاطفين مع مباديء الحزب حوالي عشرة الاف شخص على وجه التقريب .

وتعتبر جمعيتا (الإصلاح) و(الدعوة الإسلامية) بمثابة الذراع لأنشطة الإخوان المسلمين على الساحة البحرينية وذلك بسب الحظر الرسمى على فذا التنظيم

السياسي.

ب) الأحزاب الدينية الشيعية

تتزامن بداية الأحزاب الشيعية مع بدايات التجربة البرلمانية في البحرين حيث برز التيار الديني منذ وصول مجموعة من رجال الدين الشيعة إلى المجلس الوطني عام ١٩٧٣ أو ما عرف آنفاك بالكتلة الدينية واتخذت شكلا رسميا بعد إشهار جمعية التوعية الإسلامية والتي مقرها الدراز . وكان يرأس هذه الجمعية الشيخ عيسى قاسم (أحد نواب الكتلة الشيعية) وارتبطت هذه المؤسسة بالجهات الرسمية . وكانت الجمعية توجه من قبل بعض أصحاب القرار في البحرين لمحاربة القوى الوطنية وبعد فشل التجربة الديمقراطية وحل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ استمرت جمعية التوعية الإسلامية في ممارسة نشاطها الديني موازية بذلك جمعية الإصلاح (السنية) وقد اسست تلك الجمعية مجموعة من رياض الأطفال والمدارس الدينية. ولكن بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ انساقت الجمعية -بحكم العواطف المذهبية - مع توجه الثورة الإيرانية، وقد استغلت قوى عيث كانت الأجواء مهيأة لذلك وعلى إثرها تشكلت ثلاث تنظيمات سياسية حيث كانت الأجواء مهيأة لذلك وعلى إثرها تشكلت ثلاث تنظيمات سياسية من طلاب المدارس الثانرية وبعض طلاب الجامعة .

ب) الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين: وقد كان يترأسها هادي المدرس في إيران ولكن حدث خلاف بين أعضاء الجبهة وبين الحكومة الإيرانية هرب بعضهم على إثره إلى سوريا والهند والبحرين، وقد تم ضرب الحركة عام ١٩٨٢ حيث حركم (٧٢) شخصا أحكاما متفاوتة وصلت إلى المؤبد وبعضهم توفي في السجن

ج) حركة الشهداء : وتتلقى تلك الحركة ترجيهاتها من إيران وقد تم ضربها وتصفيتها عام ١٩٨٠ .

٥ - الملتقى الرطني الخليجي:

انبشق هذا التنظيم في مايو عام ١٩٩٢ من منتدى التنمية الخليجي . والمنتدى تشكيل يضم مجموعة من المثقفين وأساتذة الجامعات من أبناء دول مجلس التعاون تجتمع مرة كل سنة لتتداول قيما بينها قضايا تتعلق بالمنطقة الخليجية مثل العمالة الأجنبية ، والبترول ، وقضية المرأة و مشكلة المياه والزراعة وغيرها من القضايا التنموية ، وقد تشكل هذا المنتدى في أوائل الثمانينات ، ولكن بعد حرب الخليج وإحباطاتها تداول المنتدون قضية تشكيل الملتقى الخليجي على اعتبار أن الأمر يتطلب خطوات سياسية أكثر عملية من تلك اللقاءات الثقافية السنوية ، وتم فعلا تشكيل الملتقى وانتخبت هيئة لمكتب التنسيق تتكون من ١٣ عسضوا ، ومن أهم أهداف الملتقى الوطني الخليجي مايلى:

أ) تكريس الرحدة الرطنبة داخل كل دولة خليجية ، والسعي لتحقيق الرحدة الخليجية ، والعمل من أجل إيجاد مناخ حر يكفل التسامع والحوار واحترام الرأي الآخر بين فئات المجتمع المختلفة، و كل ما من شأنه تعميق أواصر الألفة وتقريب وجهات النظر،

ب) ترسيع أطر وتواعد وآفاق المؤسسات المدنية التي تتجسد من خلالها المبادرات الذاتية لمواطني الخليج على المستويين الوطني والإقليمي.

ج) الدعوة إلى ان تكون ممارسة المواطن الخليجي لمواطنته ممارسة حقيقية فاعلة وعلى أساس من المشاركة الشعبية وضمان حقوق وحريات المواطنين الأساسية، وفتح قنوات التعبير امام مختلف الآراء والأفكار والتصورات والإجتهادات بصورة متوازنة بين الجميع .

د) الدعرة إلى تطوير العمل الخليجي المشترك على المستويين الرسمي
 والشعبي في مجالاته المختلفة .

 هـ) التأكيد على الإنتماء العربي والإمتداد الإسلامي لأي مجهود خليجي مشترك .

وقد اجتمع مكتب التنسيق مرات عديدة وتم إرسال برقيات إلى مؤتمر القمة الخليجي والمطالبة بالرحدة والمشاركة السياسية ، إلا أن السلطات في جميع دول مجلس التعاون نجحت في قمع تلك الحركة وتم اعتبقال بعض أعضاء المكتب في دولة خليجية بينما أجبرت دولة خليجية أخرى بعض الأعضاء على التوقيع وكتابة ما يؤكد التزامهم امام السلطات بعدم حضور اجتماعات المكتب .

وهكذا قضي على أول تشكيل سياسي علني في بداية نشاطه . ٢ - جداعات المصالح المنظمة

وبطلق عليها أيضا جمعيات النفع العام أو المنظمات الأهلية وتشمل الجمعيات المهنية والخيرية والنسائية وكذلك الأندية الرياضية والثقافية مكانة هامة في الحياة السياسية في البحرين وذلك بسبب الحضر المفروض على تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية . ويوجد حاليا في البحرين أعداد كبيرة من الجمعيات والأندية تضم في عنضريتها رجالا ونساء من منختلف الفئات الإجتماعية . وقد لعبت هذه الجمعيات والأندية دورا بارزا في تاريخ البحرين السياسي ، ويطلق عليها «خوري» المؤسسات شبه السياسية أو Parapolitical بمعنى أنها تمارس النشاطات التي تخدم أهدافا سياسية دون أن تكون هي نفسها سياسية المبنى(١) . وهي تعد، بصورة عامة ، المؤسسات الوحيدة لهي البحرين ومنطقة الخليج التي تعبر بصدق عن المجتمع وتطلعاته نحو مستقبلًا أفضل ، نظرا لكرنها المؤسسات الرحيدة التي تجرى فيها انتخابات للهيئات الإدارية وبالتالي فهي تشكل جماعات ضغط هامة ستبرز أهميتها مستقبلا . كما أنها الجماعات الوحيدة التي تعمل بصورة ديمقراطية من خلال لوانحها الداخلية ومن خلال العملية الإنتخابية التي تجرى سنويا لاختبار رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات واللجان المختلفة ، كما تستطيع نلك المؤسسات أن تؤطر عددا متزايدا من المراطنين وتتعامل مع مشاكلهم الإجتماعية والمهنية والتشريعية بصورة حيادية هدفها المصلحة العامة . وقد قدمت تلك المؤسسات - ولازالت تقدم -خدمات متنوعة خاصة في المجالات التثقيفية ومجالات التوعية والدفاع عن الحريات وعقد الندوات وإصدار الدراسات الجادة . كما ترسعت تلك الجمعيات مؤخرا في إنشاء المؤسسات التعليمية والرعائية من دور حضانة ورياض أطفال ومؤسسات تعليم ورعاية المعوقين وبرامج محو الأمية . كذلك ساهمت تلك الجمعيات في الدفاع عن قضابا وطنية وتشريعية وتصدت لبعض الشركات الإحتكارية . وقد ازداد التعاون فيما بين تلك التنظيمات في الآونة الأخيرة بالرغم من وجود خلافات إيدبولوجية فيما بينها مثل مطالبة بعض جمعيات النفع العام في البحرين بإعادة النظر في القانون الجديد للجمعيات وتوقيعها على

عربضة لرفعها إلى سمو الأمير حول ملاحظات الجمعيات على القانون الجديد الذي يضع المؤسسات الأهلية في دائرة التبعية المطلقة للأجهزة الحكومية وما ' تحمله نصوص وأحكام هذا القانون من رؤية للدور المنوط بالجمعيات الأهلية بحيث يجعلها تلعب دورا هامشيا محدودا . وقد بدأت قضية القانون الجديد للجمعيات الأهلية في البحرين في ديسمبر عام ١٩٨٩ حين أصدرت الدولة قانونا جديدا للجمعيات والأندية الإجتماعية والمهنية والثقافية كي يحل محل القانون القديم الذي صدر عام ١٩٥٩ بعد أن مرت ثلاثون سنة علَّى العمل بموجب واعتبرته الجمعيات ذات الصلة تيدا جديدا بضاف إلى تيردها ويمنعها من حرية الحركة والإنتشار، وقد نوقش القانون على صفحات الجرائد وعقدت الندوات التقييمية الإبراز سلبياته من قبل أعضاء وعضوات جمعيات النفع العام حتى وصل الأمر بالجمعيات المعنية إلى كتابة مذكرة رفعت إلى السلطات العليا تطالب بإعادة النظر في القانون الجديد. وقد شاركت معظم الجمعيات النسائية والخيرية والمهنية في التوتيع على تلك المذكرة . كما أبدت تلك الجمعيات تخوفها من المواد التي تشدد الرقابة الصارمة من قبل جهاز الدولة على أنشطة الجمعيات خاصة وأن حجم العقربات التي نص عليها القانون الجدي قد أثارت مخاوف أعضاء الجمعيات . فالمادة ٤٧ من القانون تخول للوزير المختص مطلق الحق في إبطال انتخاب أعضاء مجلس الإدارة دون حق للطعن في قرار الوزير . والمادة ٤٦ تنص على إرسال صورة من قرارات اجتماعات مجلس الإدارة خلال ١٥ يوما . وتجيز المادة ٢٤ للوزير المختص دمج الجمعيات دون حاجة لقرارات الجمعيات العمومية ، أما المادة ٢٠ فهي تمنع الجمعيات من الإنضمام إلى الجمعيات الخارجية أر أي اتحاد أو ناد مقره خارج البحرين إلا بإذن مسبق من الجهة المختصة . وتنص المادة ٣٤ على حق إنابة أي عضو للآخر في حضور أجتماع الجمعية العمومية . كما نصت المادة ١٨ على عدم جراز العمل بالسياسة . أم المادة ٥٩ والتي تخص العقربات فهي تجيز الحبس لمدة ستة أشهر وغرامة ٠٠٠ دينار لمن خالف قوانين الجمعيات بما فيها "كل من اشترك في مراصلة نشاط جمعية أو مؤسسة خاصة أو ناد ثقاني أو اجتماعي أو هيئة عاملة ني ميدان الشباب والرياضة أو تصرف في أموالها على أي وجه بعد نشر قرار الحلُّ

في الجريدة الرسمية (٢) وكان رد فعل الجمعيات تجاه القانون الجديد متوقعا إذ تصدت له كافة الجمعيات النسائية . وقد كان لجمعية المحامين دور كبير في تفسير ثغرات القانون ، وللتدليل على استنكار الجمعيات و الرأي العام لهذا القانون قارنته الصحافة بقانون أمن الدولة الشهير والذي تم حل المجلس الوطني بسببه عام ١٩٧٦ عندما صوت أعضاء المجلس المنحل بالإجماع ضد تطبيق هذا القانون الذي يجيز للسلطة اعتقال أي فرد دون محاكمة لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد (٢).

١-غرفة تجارة رصناعة البحرين

بفضل كون البحرين مركزا تجاريا خلال قرون طويلة ، تكونت فئة من التجار كانت تجوب البحار في السفن التي اشتهرت البحرين بصناعتها منذ القدم ، وكانت " البوم" أهم أنواع تلك السفن الشراعية التي تصل إلى سواحل أفريقيا الشرقية والهند وإيران والبصرة . وظلت مكانة التجار ونفوذهم كما هي منذ تلك الأزمنة البعيدة . ففي العشرينات من هذا القرن أعفي أصحاب المراكز العالية والتجار الأغنيا ، من دفع الضرائب ولكنهم كانوا يقدمون "الهدايا" للحاكم شخصيا أو لحاشيته أو لضيوفه من الأجانب . وحصل التجار ، في المقابل ، على إعفا ات خاصة من بعض الرسوم الجمركية ، ومنحوا معاملة خاصة فيما يتعلق بالأسعار والأجور والإستيراد والتصدير ، كما حصلوا على تسهيلات أخرى تتعلق بالمرفأ والتجارة (١٤) .

ويرجع ظهور فكرة الغرف التجارية والصناعية إلى حيز الوجود بمبادرة من رجال الأعمال للدفاع عن مصالحهم وحمايتها ، كما يرجع الغرض من إنشائها إلى تحسين المستوى الإداري والفني وزيادة قدرتها على المنافسة وأيضا لتحسين عملية المساومات الجماعية وحماية أصحاب الحرفة الواحدة والدفاع عن مصالحهم ، والأهداف الأساسية من إنشاء الغرف هي خدمة ورعاية مصالح رجال الأعمال المنتسبين إليها وتنسيق ارتباطهم مع الأجهزة الرسمية ذات العلاقة في الدولة بما يخدم في النهاية قضية التنمية الأقتصادية (١٠).

في عام ١٩٢٠ صدر قرار من الحاكم بتشكيل " المجلس العرفي كي يقوم بالنظر في القضايا التجارية وغيرها وكان مؤلفا من مجموعة من كبار التجار من

أهالي البحرين والتجار الأجانب، ثم تطور هذا المجلس فيما بعد وسمي بمجلس التجار ، إضافة إلى "مجلس السالفة" الخاص بشئون النوص الذي كان أعضاؤه أيضا من التجار، وما كانت تقوم به هذه المجالس في العشرينات والثلاثينات أصبح من مهام الغرفة وصلاحياتها فيما بعد^(١) ومع بداية ظهور النفط في أوائل الثلاثينات نشأت الحاجة إلى وجود كيان مستقل يمثل القطاع التجاري ، ومن هنا تأسست الغرفة التي سميت في بداية تأسيسها باسم "جمعية التجار العموميين في البحرين" ، ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها منذ إنشائها وحتى الآن إلى أربع مراحل هي^(٧):

المرحلة الأولى: (١٩٣٩ - ١٩٣٩) : وتبدأ بإعلان تأسيس جمعية التجار المحموميين في البحرين عام ١٩٣٩ لتنظيم مصالح التجار ، وكانت محاضر الجلسات تدون باللغة الإنجليزية ، حيث كان أغلب أعضاء الجمعية من التجار غير البحرينيين، حتى عام ١٩٤٣ عندما بدأت تدون المحاضر باللغة العربية وكانت الإنتخابات تجري سنريا للجنة الإدارية للجمعية وقد تغير اسم الجمعية إلى "غرفة تجارة البحرين" عام ١٩٥٠ ووضع قانون أساسي لها تم الإستعانة في وضعه بتوانين الغرف في بومبي بالهند ولندن ونيويورك والقاهرة .

المرحلة الثانية (١٩٥١ - ١٩٦٨): رتبداً مع انعقاد الجمعية العمومية للغرفة التي أعلن فيها موافقة الحكومة على تأسيس الغرفة التجارية ، ويمكن تلخيص أهم الأعمال التي نهضت بها الغرفة في هذه المرحلة فيما يلي:

١- بحث موضوع تأسيس أول بنك وطني في البلاد وهو بنك البحرين الوطني عام ١٩٥٥ ، وقد تم تشكيل لجنة مستقلة من أعضاء الغرفة للسير في إجراءات تنفيذ المشروع .

٢- تبنت الغرفة موضوع المقاطعة للبضائع الأسرائيلية بإصدار شهادات منشأ
 وبعد ذلك تبنت الحكومة هذا الموقف بصورة رسمية.

٣- المشاركة في دراسة مشروع قانون العمل البحريني لعام ، ١٩٥٧

٤- دراسة إنشاء المنطقة الحرة في ميناء سلمان عام ١٩٥٨،

السرحلة الشالشة (١٩٦٩ - ١٩٨٩) : وقد تم تعديل القانون الأساسي ليتماشى مع متطلبات تطور الغرفة والأوضاع الإقتصادية المستجدة ، ويمكن

رصد ما قامت به الغرفة من أعمال فيما يلى:

١- قامت بتنظيم عقد مؤتمر غرف إمارات الخليج عام ١٩٦٩ .

٢-. ناقش المجلس ترصية لجنة الدراسات الإقتصادية والمالية بإنشاء مجلس أعلى للسياحة.

٣- بحث مجلس الغرفة عام ١٩٧٠ مشروع إنشاء مصهر الألمنيوم (ألبا)
 وقرر مساندة المشروع و دعم جهود الحكومة في هذا السبيل .

٤- اتفق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت على تأسيس شركة البحرين لمطاحن الدقيق.

٥- قدم المجلس بعثات تعليمية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم .

٦- بحث المجلس إمكانية حصر الركالات في المراطنين البحرينيين فقط ،

٧- نظم ندوات ثقافية وشارك في مؤتمرات دولية وإقليمية .

ولاتزال الغرفة تساهم بدور فعال في دفع عجلة التقدم والتنمية الإقتصادية في الملاد بعدة طرق منها تأسيس عدد كبير من انشركات العربية مثل شركة الخليج للإستشمارات العربية التي تتخذ من مصر مقرا لها ويساهم الجانب البحريني بعوالي ٢٠٪ من رأسمالها . كما ساهمت في إنشاء بعض البنوك والشركات مثل بنك البحرين الوطني عام ١٩٦٧ وشركة البحرين للتامين عام ١٩٦٨ وشركة البحرين لمطاحن الدقيق عام ١٩٧٠ وبنك البحرين والكويت عام ١٩٧١ وكانت تختار ممثلين عنها لعضوية إدارة مجالس هذه الشركات .

٢ - الجمعيات المهنية:

بدأ تشكيل الجمعيات المهنية عام ١٩٧٢ حينما تأسست جمعيةالمهندسين البحرينية ، وقد تزايدت أعدادها سنريا حتى أصبح يقدر عام ١٩٩٣ بحرالي ١٧ جمعية ، وتنحصر أهداف تلك الجمعيات في التالي (٨):

أ - تطوير مزاولة المهنة للأعضاء من الناحية العلمية والإجتماعية .

ب - تقديم أوجه الرعاية الإجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة في المجتمع .

ج - الدفاع عن الحقوق المهنية الإجتماعية والقانونية للأعضاء .

د - القيام بالدراسات الفنية (كالطب والهندسة) والإجتماعية ذات العلاقة

بمشاكل المجتمع المحلي .

 د - تشجيع البحث العلمي والبحوث ذات الصبغة الإختصاصية والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع .

وتنحصر معظم أنشطتها في حماية المهنة وتطويرها وتقديم خدمات لأعضائها مثل إجراء دراسات تخصصية وكذلك عقد الندوات والمؤتمرات ذات الملاقة بالمجتمع، ومن الملاحظ أنه لم يسمح بتشكيل جمعية للمعلمين رغم إلحاح تلك النشة على هذا الطلب منذ فشرة طويلة، ومن المرجح أن السبب في هذا الحظر يعود إلى امرين أولهما الخوف من عدم السيطرة على أعداد المعلمين التي تتجاوز الشمانية آلاف مدرس للمدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وحدها، وثانيهما الترجس من إدراج القضايا السياسية في أنشطة الجمعية وكذلك المطالبة بزيادة الرواتب وتحسين حال المدرسين وغيرها من القضايا، لذلك اكتفت وزارة التربية بتشكيل لجنة للمدرسين ولجنة للطلبة تحيل عليهم لجنة التربية والتعليم وكذلك تشكيل التربية والتعليم وكذلك تشكيل

٣-الجمعيات التعطوعية الخاصة: وتشمل الجمعيات النسانية والجمعيات الخيرية والصناديق الخيرية، وسنتحدث عنها بالتفصيل نظرا الأهميتها المتزايدة في تشكيل المجتمع المدنى.

(۱) الجمعيات النسائية: تعد الجمعيات النسائية مركزا للأنشطة السياسية والإجتماعية وبالإضافة إلى الجمعيات النسائية الخمس فقد انضم عدد كبير من النساء إلى جمعيات مهنية واجتماعية مختلفة تضم الجنسين كجمعيات المهندسين والمحاماة والأطباء والإجتماعيين والإقتصاديين وغيرها من الجمعيات كذلك انضم عدد كبير من الفتيات في الآونة الأخيرة إلى أندية رياضية مختلفة حيث كانت هذه الأندية في الماضي تحصر عضويتها في الذكور فقط .

وترجع بدايات العمل النسائي المنظم في البحرين إلى سنرات الخمسينات من هذا القرن حين تأسس ناد للسيدات عام ١٩٥٤ ترأسته زوجة المستشار البريطاني وضم نخبة من سيدات المجتمع وكانت معظم أنشطة هذا النادي تتركز في تدريب العضوات على الإسعافات الأولية وزيارة المرضى في المستشفيات ، واستمر هذا

النادي سنتان رتلاشى نشاطه عندما تم إنشاء أول جمعية نسائية في الخليج عام ١٩٥٥ هي "جمعية نهضة فتاة البحرين". وبالرغم من مضي أربعون عاما على إنشاء تلك الجمعية وما تلاها من جمعيات، إلا أن العمل التطوعي يبقى محصورا ومقيدا بقوانين تحد من حرية تحركه وتجعل انشطته تبدو هامشية غير فاعلة . وتعد جمعية نهضة فتاة البحرين أول من ساهم في القضاء على الأمية حين افتتحت فصولا لتعليم النساء مباديء القراءة والكتابة والحساب وفصولا لمتابعة الدراسة الإبتدائية والإعدادية منذ عام ١٩٦٦ . كما ساهمت في إنشاء دور حضانة وورياض أطفال ، ومشاغل لتعليم الخياطة في المناطق الشعبية وأصدرت بعض الدراسات الجادة التي تبحث مشاكل اجتماعية ملحة مثل ارتفاع نسبة الطلاق وأوضاع المرأة في الأسرة البحرينية ودراسات تتعلق بالأطفال ، وتقوم الجمعية حاليا بإنشاء مشروع متكامل لنساء قرية المالكية وذلك بالتعاون مع نادي القرية حيث ستنفذ برامج اجتماعية وتعليمية ، ويبلغ عدد عشوات الجمعية حوالى ٥٠٠ عضوة .

بعد ذلك تأسست "جمعية رعاية الطفل والأمومة" عام ١٩٦٠ ، وتنتمي معظم عضوات الجمعية إلى الشريحة العليا من المجتمع والمتنفذة سياسيا واقتصاديا ، وقد تدكنت الجمعية بفضل انتما اتها الطبقية من القيام بمشاريع اجتماعية وتعليميه ضخمة لم تستطع أية جمعية أخرى القيام بمثلها كإنشاء معهد الأمل للأطفال المعوقين ومركز الرعاية الثقافي ومشروع صناعة الورق من سعف النخيل وافتتاح ست رياض أطفال ، وتقوم حاليا بإنشاء مشروع علمي ضخم هو مركز دراسات المرأة الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة الخليجية ، كذلك تقوم الجمعية ببعض الأنشطة الأخرى مثل إنشاء مركز تعليم الخياطة وبعض الحرف اليدرية ، وقد تزايد النشاط الثقافي والتربوي للجمعية مؤخرا ، وبعلغ عدد عضواتها ٤٠٠ عضوة ،

كما تأسست عام ١٩٧٠ "جمعية أوال النسائية" في مدينة المحرق وهي تماثل جمعية نهضة فتاة البحرين من حيث الأهداف والأنشطة والتوجهات والخط التحرري حيث تطالب الجمعيتان بإصلاحات جذرية بالنسبة لمطالب المرأة السياسية وإصدار قانون للأحوال الشخصية يتناسب مع متطلبات العصر، ويبلغ

عدد عضرات الجمعية ٢٥٠ عضرة .

أما "جمعية الرفاع الثقافية" فقد تأسست عام ١٩٧٠ وتنحصر معظم أنشطتها في المجالات الثقافية و الخيرية ، والجمعية تدير روضة أطفال في مدينة الرفاع ولا تتعدى عضواتها ٥٠ عضوة ،

وتعتبر "الجمعية النسائية الدولية" التي تأسست عام ١٩٧٥ الجمعية النسائية الرحيدة التي تضم بين عضراتها أغلبية من نساء الجاليات الأجنبية المقيمة في البحرين وتنحصر معظم أنشطتها في المجالات الإجتماعية والخيرية، ويبلغ عدد عضراتها ١٤٤ عضرة.

تلك الجمعيات الخمس تقع ضمن العاصمة المنامة ومدينتي الرفاع والمحرق ولكن لا توجد أية جمعية نسائية في المناطق الريفية في البحرين والتي يشكل سكانها الغالبية المطلقة ، وبالرغم من مطالبة حوالي ٦٠ فتاة مقيمات خارج المدن وينحدرن من أصول ريفية بتأسيس جمعية نسائية عام ١٩٧٩ تحمل إسم "جمعية فتاة الريف" إلا أن السلطات لم تستجب لهذا الطلب دون إبداء أسباب الرفض، ويببلغ مجموع العضوات المنتسبات إلى الجمعيات النساائية الخمس حوالي ١٣٢٤ عضرة .

إن تشكيل اتجاد نسائي سوف يساهم في توحيد وتنسيق عمل المرأة في البحرين إلى حد كبير بحيث تصبح تلك الجمعيات تحت مظلة واحدة تجمع جهودها وتقيها من التبعثر.

ب- الجمعيات الخيرية

عدد الجمعيات الخيرية في البحرين لا يزيد عن جمعيتين أولهما جمعية البحرين الخيرية وهي تختص بالأعمال الرعائية والأخرى جمعية الهلال الأحمر البحريني ويغلب على أنشطتها العناية بالجانب الصحي . و تتلخص أنشطة الجمعيات الخيرية بشكل عام في التالي(١٩).

١- تمثل مساعدات الأسر المحتاجة والفقيرة الجانب الكبير من أنشطة تلك الجمعيات على شكل دعم مالي كل شهر أو أكثر للأسر التي ليس لها دخل ، أو أنها قد ترد على شكل مساعدة مالية مقطرعة لبعض الحالات . وكذلك تقديم مساعدات عينية في الأعياد والمناسبات الدينية وافتتاح المدارس او عند حلول

فصل الشتاء.

٢- دعم الأسر المحتاجة لبناء مسكن أو ترميمه .

٣- مساعدة الطلبة المحتاجين في المدارس.

٤- تحمل نفقات علاج أفراد بعض الأسر الفقيرة في الخارج أو تسهيل عملية العلاج في الداخل .

 التيام ببناء أو ترميم بعض المساجد بشكل مباشر من ميزانية الجمعية أو على نفقة أحد الأشخاص .

 ٦- إنشاء مراكز للخدمات الإجتماعية كمراكز التعليم والتدريب والمراكز الخاصة بالمعوتين أو غيرها .

٨- تنظيم دورات تدريبية في الإسعافات الطبية الأولية وكذلك إتامة المحاضرات والندوات الثقافية والإجتماعية والتوعوية الصحية.

ريضم مجالس إدارة هذه الجمعيات غالبا واجهات اجتماعية واقتصادية معروفة ، حيث يمثل فيها القطاع التجاري بشقيه العائلات التقليدية والطارئة وكبار موظفي الدولة وبعض رجال الدين وبعض رموز الإنتلجنسيا المحلية(١٠٠)

وبعود تشكيل جمعية الهلال الأحمر البحريني إلى عام ١٩٦٩ وقد تم الإعتراف بها دوليا من قبل اللجنة الدولية بجنيف عام ١٩٧٧ . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية حوالي ٥٠٠ عضو . أما جمعية البحرين الخيرية فقد تأسست عام ١٩٧٩ وكان الهدف من تأسيسها مساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل والأيتام والعجزة . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية (٤٠٠) يمثل مراطني مجلس التعاون حوالي ١٩٧٨ من المجموع . ، تبلغ مصروفات الجمعية السنوية حوالي ١٨٠٠ دينار وتأتي معظمها من الإشتراكات والتبرعات وتأجير أرض للجمعية ومن إعلانات المجلة التي تصدرها الجمعية . كما تقرم الجمعية بطبع كتب دينية وثقافية وتقوم بتوزيعها مجانا على المساهمين في الجمعية ووالأفراد والمؤسسات وغيزها . أما المشاريع التي تقوم بها الجمعية فأهمها معونات مادية شهرية لحوالي ٦٣٦ أسرة ، ومعونات موسمية ، وتوزيع مواد غذائية بمناسبة شهر رمضان ومعونات الشتاء ، وتقوم كذلك بتوزيع العقيبة المدرسية

ني كل عام دراسي لحوالي ١٣٢١ طالب وطالبة وكذلك مساعدة المرضى للسفر إلى الخارج للعلاج ، وترزيع المساعدات الطبية لمن يحتاجها . كما قامت الجمعية ببناء مسجد في المحرق وترميم ١٥ بيتا للمحتاجين .

ج) الصناديق الخيرية

تعتبر الصناديق الخبرية ظاهرة جديرة بالدراسة وذلك بسبب انتشارها المفاجي، خاصة في السنتين الأخيرتين . وكانت أعدادها قبل عام ١٩٩٣ لا تتجارز ست صناديق ، وبعد ذلك بدأت في الإنتشار حتى بلغ عددها (٤١) صندوقا في نهاية عام ١٩٩٤ ، ولا تزال طلبات الإشهار تنهال على وزارة العمل والشئون الإجتماعية الأمر الذي جعلها تتروى في فتح التراخيص كمحاولة للحد من انتشارها .

ونششر الصناديق في مدن وقرى البحرين وتركز على قضايا اقتصادية ،
وينتمي أعضاؤها إلى المجتمع المحلي ، والسبب في انتشارها هو الحاجة
الإقتصادية التي أصبحت تشمل قطاعات واسعة من السكان ، وتتضمن أهدان
تلك الصناديق مساعدة المحتاجين ، وتوفير العلاج داخل البحرين وخارجها
وإيجاد قرص عمل للعاطلين ودعم الطلاب المحتاجين .

ويرى البعض أن قضية الصناديق ليست كلها إيجابية بالرغم من كرنها تحل أزمات اقتصادية وتساعد المجتمع المحلي على تنظيم نفسه حسب احتياجاته وهي كذلك تكسب ثقة سكان المنطقة وتلبي لهم شيشا لم تستطع الدولة أر الجمعيات على اختلافها تلبيته .

أما عدم إبجابياتها فيعتقد البعض أن رراءها تنظيمات سياسية معظمها إسلامية كما أن انتشارها بفتت العمل الجماعي على مستوى المجتمع كله بحيث تنشغل المجتمعات المحلية عن القضايا الرطنية الهامة . كما أن تلك الصنادين تحاول أن تكرن البديل ليس فقط عن الجمعيات ولكن أيضا عن الأندية التي ربما وجهت كامل اهتمامها في الأونة الأخيرة على الأنشطة الرياضية وأهملت الجانب الإجتماعي والإقتصادي .

٤) الأندبة الثقافية والرباضية:

يبلغ عدد الأندية الثقافية والرباضية حاليا (٥٦) ناديا ، وقد بدأتأسيس تلك

الأندية منذ عام ١٩١٨ عندما أنشأ البريطانيون نادي البحرين الرياضي وبعده بعام (١٩١٩) تُم إنشاء أول ناد ثقاني هوالنادي الأدبيّ أسسته نخبة منّ شباب مدينة المحرق، وقد ظل نشاط الأندية حتى منتصف الخمسينات مقتصرا على النخبة من الشباب والعناصر البارزة في المجتمع . ويذكر خرري أن النوادي الستة التي أسسها البحرينيون قد اختلنت من حبث تكوينها الإجتماعي والإثني والطائني إلا أنها تشابهت من حيث عضويتها التي اعتمدت على بالتجار الأغنياء وكبار الموظفين وبعض المثقفين من أبناء العائلة الحاكمة ، أي الشريحة العليا من المجتمع . وكان أعضا والنادي الأهلي من التجار السنة سكان المدن، وأعضاء نادي العروبة من المرطنين الكبار والتجار الشيعة، وأعضاء نادي الفردوسي من التجار الشبيعيَّة ذري الاصول الفارسيية ، وأعضاء نادي البحرين من السنة المدينيين سكان المحرّق ، واعضاء نادى نادى الإصلاح من أفراد الأسرة الحاكمة وحلفائهم في المحرق وأعضاء نادي النهضة من السنة سكان مدينة الحد ، ويؤكد خوري على أنه بالرغم من كل الإختلافات وا لفروقات بين النوادي الستة التي مر ذكرها من حيث بنيشها وتركيبتها الإجتماعية وإبدبولرجيتها ودساتيرها وتطورها ونموها وسقرطها فإنها ساهمت بطرق مختلفة ني رسم الخطوط العريضة لتنظيم النوادي ني البحرين.(١١١)

ويعود السبب المباشر في النتشارها إلى عام ١٩٥٩ حين صدر القانون الخاص بتأسيس وإدارة النوادي والجمعيات لتنظيم انتشار النوادي وتحديد عددها ، واشترط القانون بأن تقرم لنوادي في أحياء المدن أو في القرى كل على حدة وأن يحدد مكان اجتماعاتها وأهدائها ، تمتنع عن الأنشطة السباسية ولكن لم يحدد قانون ١٩٥٩ الحد الأدنى لعدد الأعضاء فأصبح بإمكان عدد قليل من الأشخاص لا يتجاوز عددهم العشرة أن يؤسسوا ناد مستقل ، مما جعل أعداد الأندية يتضاعف في فترة بسيطة . (١٦٠ وقد ازدادت أحمية تلك النوادي في السبعينات بعد الإستقلال وتشكيل المجلس الوطني وأصبح السباسيون يسعون إلى السيطرة عليها خاصة وأن معظم التحركات السياسية في تاريخ البحرين قد انطلقت من النادي ، ولكن بعد حل المجلس الوطني والتشديد على الحريات الصرفت معظم تلك النوادي – ونستثني من ذلك نادي العروبة – إلى الأنشطة

الرياضية وتحول بعضها وخاصة تلك التي تتواجد في القرى ، إلى الشئون المحلية البحتة .

ه) إتحادات العمال:

تعتبر العمالة المحلية إحدى أمم الدعامات الساسية الهامة في تاريخ البحرين الحديث . ومنذ بدايات الشلائينات عندما بدأ تطور العمالة المنظمة بسبب اكتشاف النفط عام ١٩٣٧ ومعظم الأزمات السياسية كانت مرتبطة بالعمالة . وقد حدر المستشار البريطاني عام ١٩٣٧ شركة نفط البحرين (بابكو) من تزايد العمالة الأجنبية القادمة من الهند وإيران ، وطالب الشركة بألا تستخدم عمالا أجانب وأن تزيد من توظيف العمال البحرينيين لأن زيادة العمالة الأجنبية قد تسببت في بعض الإضطرابات العمالية (١٢).

ولإظهار صورة طيبة للعالم الخارجي ، عمدت السلطة في جميع مراحل الصدام بينها ربين العمال منذ سنوات الثلاثينات رحتى الرقت الحاضر ، عمدت إلى إخماد صوت العمال ومطالبهم بعدة وسائل أحمها القمع لجميع المطالب والقيام بعمليات اعتقال واسعة لزعماء العمال . ويستنتج نخلة بأن الدافع الأساسي لتصرف السلطة على هذا النحر هر اعتقادها -أي السلطة - أن مجتمعا خاليا من المشاكل والإضرابات العمالية هو أكبر دافع للشركات الأجنبية والعالمية للإستثمار في البحرين . كما تنظر السلطات للنقابات العمالية كظاهرة سلبية من أهم أهدافها اقتلاع نظام الأسرة الحاكمة ، ولذلك لم تتسامح تجاه تلك التشكيلات العمالية . كما أن فشل السلطة في تبني سياسة مرنة تجاه العمال قد دفع العمال على تسييس مطالبهم ، وكنتيجة لذلك نقد اعتبر كل إضراب عمالي مسببا لأزمة سياسية أو اقتصادية ، وكانت استجابة السلطة لكل إضراب هو المزيد من القمع تجاه العمال؟

وخلال المواجهات العديدة مع السلطة ، أظهر العمال الكثير من الواقعية والعملية فقد كانت مطالبهم ذات أهداف محددة أهمها : رفع نسبة الرواتب وتحسين ظروف العمل ، والحق في التنظيم النقابي ، ولم تكن مطالبهم متأثرة إيديولوجيا أو بجماعة معينة ، ويوضوح أكثر لم يتبنى العمال مطلقا إسقاط النظام السياسي ، وفي الخمسينات نادى العمال بتنحية المستشار البريطاني

وبالمشاركة السياسية وكذلك بأحقيتهم في التنظيم النقابي (١٥) .

أما بالنسبة لعلاقة العركة العمالية بالسياسة فيستعرضها نخلة من وجهة نظر تاريخية بالنسبة لإضرابات العمال وتزامن تلك الإضرابات مع الحركات السياسية وكذلك القوانين التي تعكم تنظيم العسمال وسدى جهود الدولة لتوطين العمالة (١٦٠). وبالرغم من حدوث مجموعة من الإضرابات منذ الثلاثينات وحتى الأن إلا أن أهم مسرحلة كانت سلسلة الإضرابات التي وقعت ما بين عسامي ١٩٥١-١٩٥١، وكذلك في مارس ١٩٦٥ ومارس ١٩٧٢، تلك الإضرابات شكلت أحداثا كبرى بالنسبة لمعاولات العمال الإنخراط في تنظيمات نقابية وكذلك مدى التجاوب العنيف للسلطة تجاه تلك الإضرابات والعمال المضربين.

ومع بداية الثلاثينات -عند اكتشاف النفط- كانت أجور العمال متردية في الخفاضها وذلك بسبب سياسة شركة النفط (بابكو) في التوظيف إذ لم يكن التوظيف مباشرا وإنما كان يتم بواسطة شخص كان يتعاقد مع العمال بأجور منخفضة يجنى منها أرباحا طائلة كوسيط بين العمال وشركة النفط ، والأمر السلبي الآخر -كما يذكر نخلة- كان استيلاء الحاكم على دخل النفط دون فصل بين ميزانيته والميزانية العامة للدولة(١٢١) .

ويعتبر الإضراب الذي حصل عام ١٩٣٨ أول إضراب منظم جرى في البحرين بل في المنطقة الخليجية قاطبة حيث ركز العمال على مطلبين هما : زيادة الأجرر وتحسين أوضاع العمال الذين كان معظمهم --آنذاك- من المحليين ، وكان من نتيجة هذا الإضراب أن بدأت شركة النفط بتوظيف أعداد كبيرة من العمال الهنود والإيرانيين بحجة أن هؤلاء العمال الأجانب لا يتعاطرن السياسة وسيكونون حتما أكثر ولاء والتزاما بالعمل من نظرائهم المحليين وكذلك قبول العمالة الأجنبية برواتب متدنية ،

ومنذ عام ١٩٣٧ كان هناك عدم ارتياح من العمال بسبب زيادة أعداد العمالة التعدد من إيران والهند حيث طلب المستشار البريطاني آنذاك من شركة نفط البحرين بألا تستخدم عسالا أجانب وأن تضع خطة لزيادة توظيف العسال البحرينيين (١٩٨). ولكن تبقى مرحلة الخمسينات من أكثر المراحل نشاطا سياسيا خاصة ما بين الفترة ١٩٥٤–١٩٥٦. في تلك السنوات شهدت البحرين تجمعات

منظمة من عمال يطالبون بالمشاركة السياسية والإعتراف بحقهم في التنظيم النقابي . وكل بيان أصدرته "الهيئة التنفيذية العليا" آنذاك كان يشمل مطالب العمال خاصة مطلبهم في التنظيم النقابي . كما أجبرت الهيئة حكومة البحرين على تعيين لجنة ثلاثية تمثل الحكومة ورجال الأعمال والعمال لتحضير مسودة قمانون العمل . وقد تألفت اللجنة من ٩ أشخاص يمشارن الأطراف الشلائة بالتساوي كما عقدت اللجنة ٧٥ اجتماعا خلال منة من تشكيلها وسلمت تقريرها النهائي والذي يشمل مسودة قانون العمل في سبتمبر عام ١٩٥٦ ، وتم سن القانون في نوفمبر ١٩٥٧ وأصبح ساري المفعول في يناير ١٩٥٨ .

واستمرت حالة الطواري، التي طبقت على البلاد عام ١٩٥٦ حتى مارس ١٩٦٥ حين تفجر إضراب واسع في شركة النفط وسرعان ما تطور إلى انتفاضة شعبية وطنية تم القضاء عليها في بضعة شهور وأجبر العمال على العودة إلى أعمالهم . كما حدثت عام ١٩٧٠ بعض الإضرابات في أهم المؤسسات والشركات الكبرى وكانت مطالبهم باختصار هي :

- ١- الحق في التنظيم النقابي .
 - ٢ زيادة الأجرر
 - ٣ تحسين أوضاع العمل.
- ٤ ترفير المراصلات من وإلى العمل.
 - ه تشديد الرقابة على مقارلي العمال

وقد لبت رزارة العمل والشئون الإجتماعية بعض المطالب البسيطة للعمال إلا أنها رفضت مطالب العمال بالنسبة للتنظيم النقابي (١٩١).

كما اعتقلت السلطات خلال عامي ١٩٧١-١٩٧١ مجموعات كبيرة من العمال بحجة المحافظة على الأمن إلا أن التوتر بين العمال والسلطة سرعان ما انفجر عام ١٩٧٢ عندما هز البلاد مجموعة من الإضرابات شلت الحياة التجارية وكان المطلب المهم للمضربين دوما السماح لهم بالتنظيم النقابي ، وقد استجابت السلطة لذلك الوضع بتشكيل هيشة خاصة مكونة من وزرا ، العمل والبلدية والزراعة للتفاوض مع ممثلي العمال في كيفية تلبية مطالب المضربين وفي الوقت ذاته منعت أي تجمعات أو تظاهرات ، وبالنسبة للتنظيم النقابي فقد

وعدت السلطة المضربين بأن الدستور الجديد الذي كان قيد التشكيل سوف يتضن مطلبهم بالحق في التنظيم النقابي ، كما أعلن وزير العمل والششون الإجتماعية أن سياسة الحكومة تقف ضد أي تشكيل نقابي كما تبنى سياسة تجاه تلك التشكيلات تتلخص في ثلاث نقاط :(٢٠)

 ا إختيار لجان استشارية من العمال تحت إشراف رزارة العمل والشئون تترلى توصيل شكاوي العمال إلى الإدارة على ان تكون المفاوضات بين الطرفين تحت رعاية وزارة العمل والشئون الإجتماعية .

 ٢) في حالة الإختلاف بين الطرفين تشكل لجنة تحكيم تحت رعاية وزارة العمل والشئون الإجتماعية لمراجعة القضايا المختلف عليها .

٣) في حالة استمرار الإختلاف ، تحول النضايا إلى النضاء حيث يبت نهائيا في الموضوع .

ولم يكن لتلك اللجان الإستشارية أي جدوى في حل المشاكل بين العمال والإدارة . وبالطبع فقد تجنبت تلك اللجان الخرض في تشكيل تنظيمات نقابية للعمال مما زاد في درجة الترتر بين الطرفين . وفي عام ١٩٧٣ ، حين كتابة الدستور ، نصت المادة ٢٥ من الدستور على الحق في تشكيل نقابات للعمال كما نصت المادة ٢٧ من الدستور على "حرية تشكيل روابط واتحادات عمالية على مستوى وطني ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفول حسب الشروط والطريقة التي يبينها القانون ولا يترجب إجبار أي شخص بالإنضمام أر البقاء في أية رابطة أو اتحاد . " وبعد انتخابات عام ١٩٧٣ وتشكيل المجلس الوطنى تشكلت مجموعة من النقابات مثل نقابة العاملين في الصحة رنقابة عمال ألبا (شركة الألمنيوم) ونقابة المعلمين ولكن لم يتم إشهارها بحجة أن قانون العمل الجديد للقطاع الأهلي لم يتم إصداره ، وقد صدر بعد حل المجلس عام ١٩٧٥ . وقد ظلت تلك النقابات تمارس أنشطتها في إقامة الندوات والإضرابات والتفاوض بين العمال وأصحاب العمل حتى تأريخ حل المجلس عام ١٩٧٥ . ويقوم مبدأ تمثيل العمال في البحرين حاليا على مبدأ اللجان الإستشارية المشتركة بين العمال وأرباب العمل . وتتشكل كل لجنة مشتركة من عدد متساو من ممثلين تعينهم الإدارة وممثلي العمال المنتخبين من قبل مستخدمي الشركة.

وبعوجب القانون البحريني فإنه يحق لوزارة الداخلية استثناء مرشحي العمال ذوي السجل الإجرامي أر أولئك الذين تعتبرهم خطرا على أمن الدولة . وينتخب ممثلو العمال في اللجان المشتركة لجنة من ١١ شخصا للجنة العامة لعمال البحرين التي أنشئت بموجب قانون عام ١٩٨٣ والتي ينوط بها الإشراف والتنسيق بين اللجان المشتركة. وتستمع اللجنة أيضا إلى شكاوى العمال البحرينيين والأجانب وتساعدهم في طرحها أمام وزارة العمل أو المحاكم . وبالرغم من كون الحكومة والإدارة ليستا ممثلتين في اللجنة العامة إلا أن وزارة العمل تراقب عن كثب نشاطات اللجنة ويتوجب موافقتها على استخدام أموال اللجنة وكذلك على أنظمة راجرامات اللجنة وكذلك على أنظمة

وتمثل اللجنة العامة عمال البحرين في منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ولكنها لا تنتمي إلى أي من المنظمات العمالية العالمية ، وفي حين أن اللجان المشتركة غير مخولة ببحث النزاعات العمالية وتنظيم الخدمات البمالية ومناقشة الأجور وظروف العمل والإنتاجية فإن العمال ينتقدون إلى وسيلة مستقلة ومعترف بها لتمثيل مصالحهم في هذه القضايا العمالية وما يرتبط بها ، تلك اللجان المشتركة تقوم فقط بتقديم اقتراحات للإدارة حرل بعض ظروف العمل ومناقشة مسألة الأجور ولكن الأمر يتطلب موافقة الإدارة قبل أن تصبح هذه لاقتراحات نافذة المغيل (٢٢١).

٦) الجمعيات الدينية:

معظم الجمعيات الدينية في منطقة الخليج تم تأسيسها في عقد الثمانينات. والجمعيات الدينية لا تختلف من حيث أنشطتها إلا أنها قد تختلف بعض الشيء في درجة المضامين أو الروح الوعظية وهي تشترك - رغم اختلاقها في بعض القضايا الشكلية في مجموعة من الأهداف أهمها (٢٣١).

 العناية بالدين والدعوة إليه بين أفراد المجتمع وتحصين هذا المجتمع ضد الأفكار غير الإسلامية .

 ٢ - المحافظة على القيم الإسلامية والتراث والتأكد من التزام المجتمع ككل بالتعاليم الإسلامية .

٣ - تشجيع أعمال البر والخير ومناصرة الحق والعدل في ظل المثل

الإسلامية .

٤ - مكافحة الأنواع المختلفة للرذيلة ومقاومتها بالقول والفعل .

رتحقق هذه الجمعيات أهدافها بعدة طرق أهمها الأنشطة الشقافية من معاضرات وندوات وإصدار مجلات شهرية أو فصلية. تلك الجمعيات الدينية في البحرين والمنطقة الخليجية بصورة عامة تمثل جزءا من النخبة المحلية ، الإقتصادية والسياسية فهي تضم ضمن قياداتها رمرزا من المؤسسات الرسمية وبعض الشخصيات الدينية ذات العلاقة الوثيقة بمؤسسات الدولة ، وقد استعانت تلك الجمعيات ببعض قيادات الحركة الإسلامية في البلاد العربية وبالتحديد مصر ، حيث مثلت هذه القيادات الفكرية منبع الخبرة الإيدبولرجية والتنظيمية لبعض الجمعيات الدينية (٢٤١).

و تتمتع هذه الجمعيات بنفرذ قري لدى كافة النئات الإجتماعية ، وكما يؤكد خوري أن تلك الأندية والجمعيات الطائفية المنشأ والإثنية القراعلا إن اجتمعت فهي - بخلاف النوادي المهنية والجمعيات المختصة - تستطيع أن تحرك الناس سياسيا بفضل الروابط الطائفية والإثنية ذاتها كما حدث بالفعل خلال التحرك الشعبي في منتصف الخمسينات وكذلك خلال انتخابات المجلس الوطني في السبعينات حيث مارست النوادي الطائفية المبنى نشاطا سياسيا كبيرا فيما ظلت الجمعيات المهنية والمختصة بعيدة عن الممارسات السياسيا " (٢٥) .

وسنأتي على شرح مفصل للجمعيات الدينية في البحرين :

١-جمعية الاصلاح (سنية)

تعتبر جمعية الإصلاح البحرينية أقدم المؤسسات الأهلية الدينية في الخليج حيث تم تأسيسها عام ١٩٤١ تحت إسم نادي الطلبة إلا أنها تحرلت في عام ١٩٤٨ إلى نادي الإصلاح بسبب تأثير الطلبة البحرينيين من دارسي القانون المدني والإسلامي في مصر وكذلك بالجمعيات الإسلامية التابعة لحركة الإخران، ثم تحول اسمها عام ١٩٨٠ من نادي إلى جمعية الإصلاح، وقد تشكلت الجمعية، وجميع أعضائها من السنة، في سنواتها الأولى من الطلبة المنظمين في مدرسة الهداية الخليفية (السنية) بمدينة المحرق وبعض الدارسين في مصر من المنحدرين من أصول قبلية، وكانت بداية الجمعية في الفترة من

الأربعينات وحتى الستينات بداية متواضعة ليس بسبب ضعف المد الديني أو قصور في برامجها وإنما لتبنيها للمؤسسات التقليدية القائمة واتسام خطابها بالوعظية المفرطة (٢٦).

ويتراوح عدد الأعضاء ما بين (١٠٠٠- ٥٠٠) عضر ، أما تمريل الجمعية فيتكرن من اشتراكات الأعضاء بالإضافة إلى الهبات التي تصلها من داخل البحرين وخارجها ، سواء من أفراد أر من جمعيات مماثلة معظمها من دول الخليج . وهناك لجنة اجتماعية داخل الجمعية تشرف على التبرعات وهي المعنية بتلتي الزكاة وصرفها على المستحقين . وحاليا يتم تطوير تلك اللجنة إذ أصبحت منفصلة يرأسها مدير وموظفون وهدفها تنمية دخل الجمعية وتشجيع التبرعات . وقد استحدثت مشاريع جديدة مثل مشروع "كفالة البتيم" ومشروع الصدقة الجارية المستمرة . ولمعرفتها بأهمية التبرعات وتأثيرها على التوسع في مشاريع الجمعية ، عقدت الجمعية ندوة متخصصة في كيفية جمع التبرعات ، كما انتشرت صناديق التبرعات في العديد من الجمعيات التعاونية وفي الأماكن العامة . وهي تجمع أموالا طائلة تصرف منها على مشاريعها الكثيرة كما امتلكت عقارات مختلفة كي تدر عليها دخلا ثابتا . على مشاريعها الكثيرة كما امتلكت عقارات مختلفة كي تدر عليها دخلا ثابتا . ويترأس الجمعية الشيخ عيسى بن محمد الخليفة الوزير الأسبق للشئون ويترأس الجمعية الذي أبعد من الوزارة في السبعينات بسبب مواقفه العادلة من العمال.

ب) الجمعية الإسلامية (سنية):

تم إنشاء الجمعية الإسلامية عام ١٩٧٩ ولكن سبقت إنشاؤها تجمعات على شكل ديوانيات منذ عام ١٩٧٤ ، ويحضر تلك الديوانيات أفراد لهم ترجهات إسلامية ، وقد تولى الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود ، وهو أستاذ الفقه في جامعة البحرين ، رئاستها في الفترة من عام ١٩٨٧ – ١٩٩١ ، ولكنه أقيل من الجامعة بعد ان اعتقل لفترة بسيطة بسبب تطرقه في إحدى الندوات التي عقدت في الكويت عام ١٩٩١ لأنشطة الأسر الحاكمة التجارية والإقتصادية في دول الخليج .

رجميع أعضاء الجمعية من طائفة (السنة) ويبلغ عدد أعضائها حوالي ١٦٠

عضوا عدد الذكور ١٠٠ والأناث ٦٠ . وتعتمد الجمعية في تمويلها على التبرعات وأغلبها زكوات من داخل البحرين وخارجها خاصة من الكريت والسعودية . وكانت الزكوات التي يتبرع بها الأفراد في البحرين ضئيلة لا تتسعدى ١٠٪ في الأعوام من ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، إلا أن الجمعية غييرت استراتيجيتها في جمع التبرعات وبدلا من أن تركز على كبار التجار اتجهت إلى المستريات الشعبية والفئات متوسطة الدخل فلاقت تجاربا راسعا بحيث أصبحت نسبة المتبرعين من اهالي البحرين حاليا تشكل ٨٥٪ من مجموع التبرعات التي تحصل عليها الجمعية . وتنقسم الجمعية إلى عدة لجان أهمها (٢٧).

۱) اللجنة الثقافية: وهي تعمل على نشر الرعي الإسلامي وإقامة الندوات والمحاضرات لدعاة من داخل البحرين وخارجها، وأدم عناوين تلك الندوات: الإسلام والمسيحية، الإسلام وأزمة الحضارة الغربية، كيف ندعر غير المسلمين، أضواء على أصول الدعوة السلفية، وبجانب المكتبة المقروءة بما فيها من صحف ومجلات إسلامية وعلمية تستعمل اللجنة أشرطة التسجيل وتقوم بنشر الشريط المسموع للمحاضرات والخطب بسعر التكلفة، كما تقوم اللجنة بعرض الأفلام لرواد الجمعية مثل أفلام عن حياة المجاهدين والمهاجرين الأفغان وحول المجاعة في إفريقيا وغيرها من المواضيع الإجتماعية والإنسانية مع توضيح وجهة نظر الإسلام بالنسبة لتلك المواضيع،

٢) اللجنة الإجتماعية: رأهم أهدائها القيام باعمال البر والخير رهي تنفق الزكاة والصدقات على الفقراء، أما أنواع المساعدات فهي إما سنوية تنفق على العائلات الصغيرة، أو موسمية للعائلات ذات العدد الكبير، كما تساعد الجمعية بعض الأسر على بناء أو ترميم بعض الغرف والمرافق في بيتها، وكذلك تقدم مساعدات مالية لمن يحتاج إلى العلاج في الخارج، وأيضا ترسل مساعدات إلى المجاهدين الأفغان، وتقتصر مساعدات الجمعية على الطائفة السنة.

ومن أهم مشاريع الجمعية الإسلامية مشروع "كافل البتيم" بالتعارن مع بيت الزكاة بالكريت . وقد قامت الجمعية بكفالة ٢٠٠ يتيما وبتنظيم ملف خاص لكل يتيم يضم معلومات عنه ، ويكلف البتيم الواحد ٣٥ دينار شهريا وبلغت مجموع

كنالة اليتيم عام ١٩٨٦ حرالي ١٥٠٠٠ دينار .

٣) لجنة المساجد: وقد قامت اللجنة ببنا، وتأثيث وصيانة مجموعة كبيرة من المساجد لطائفة السنة. وتصرف الجمعية حوالي ٤٠٠.٠٠ دينار سنويا في بنا، وصيانة وتأثيث المساجد فهي تستلم الأرض من دائرة الأوقاف السنية وتخطط لبنا، المسجد ثم تأخذ الأموال من المتبرع وتنشي، المسجد وتسلمه إلى الأوقاف. وقد أنشأت الجمعية منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٢ -أي في ثلاثة عشر عاما - ١٤ مسجدا، ثلاثة منها مساجد جامعة كبيرة تكلفة كل منها ٢٠٠ ألنا.

4) لجنة التعليم وشئون الطلبة: وهي تقيم دورا لحفظ القرآن وتجويده والتفسير والحديث الشريف ، كما تصرف منح دراسية لبعض الطلبة الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة كالإستقامة والتمسك بتعاليم الإسلام .

 ه) لجئة الشباب والرياضة: تقيم دورات رياضية في كرة القدم خلال العطل الصيفية وكذلك رحلات ترفيهية كما تشجع اللجنة الشباب على الإعتكاف وصيام التطرع والإفطار الجماعي.

أما بالنسبة للنشاط النسائي في الجمعية فقد تم تأسيس مجلس إدارة منتخب للنساء (رثيسة وعضوات) وكل عضوة في اللجنة تنسق مع أعضاء اللجنة الأصلية من الذكور.

ج) الجمعية الإسلامية (شيعية) :أسست عام ١٩٧٥ في قرية الدراز وهي الجمعية الإسلامية (شيعية) :أسست عام ١٩٧٥ في قرية الدراز وهي الجمعية الشيمية الرحيدة في البحرين . وكان أحد مؤسسيها الشيخ عيسى قاسم الجمري (أحد نواب مجلس ١٩٧٣) وكانت الجمعية تمثل التيار الديني المسيس وقد حلت الجمعية عام ١٩٨٤ على إثر حملة اعتقالات شملت مجموعات سياسية دينية .

 التنظيمات الإرثية: المؤسسات الإرثية هي تلك التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكرن له في ذلك الإنتماء أي هامش من حربة الإختيار ولكون هذه التنظيمات الإرثية سابقة لأي مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية أخرى في تلقيها للفرد وتعاملها معد، ولأنها هي التي تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة فهي تحتوي على ألفة وحميمية بالنسبة للفرد يشعر بالإنتماء والولاء لها (٢٨) وبالرغم من كون التنظيمات الإرثية لا تندرج تحت مغيوم المجتمع المدني إلا أننا سنعتبر "المآتم" من ضمن تكرينات المجتمع المدني لما لها من تأثير على مجرى الحياة السياسية والإجتماعية لدى الطائفة الشيعية .

ا) المآتم:

تطلق لفظة "مأتم" على البناء الذي يقيم فيه الشيعة شعائر عاشورا، وغيرها من مناسبات إحياء الذكرى للمناسبات الشيعية الهامة كمرت أحد الأثمة أر أحد أفراد آل البيت . كما يستخدم لإقامة شعائر الزواج والوفاة أو كمنابر لنشر الدعوة ورص الصغوف ، ويبلغ عدد المآتم في البحرين أكثر من ٥٠٠ مأتم(٢٩١). وتنتشر المآتم في قرى البحرين ومدنها . وكأن القيام ببناء المآتم يعتبر مقياسا للشروة وطلب الجاه ، ويصبح المأتم قور الإنتهاء من بنائه وقفا للإمام الحسين، فلا يجوز بيعه أو التصرف به كسلعة تجارية ، أما نفقات المأتم وتدبيره فتبقى بيد المؤسس أو تنتقل إلى ذريته من بعده إو تحت إشراف دائرة الأوقاف الجعفرية . وبالرغم من اختلاف المآتم في شكلها ومضمونها فهي تبقى وسيلة فعالة لتعزيز الرعي الديني والسياسي عند الطائفة الشبعية تساعد على تماسكها وتضامنها اجتماعيا ومن ثم سياسيا ، وتأتي وظيفة المآتم كمنابر شبه سياسية تعمل لمصلحة الطائفة الشيعية وتتصدى لكل ما ينال من مكانتها كمجموعة دينية تاريخية . فخلال الإنتفاضة الشعبية في الخمسينات قام تسم كبير من الشيعة بتعيئة المعارضة ضد الحكم في المآتم و في النوادي الثقافية والرياضية ، بالرغم من الأخستسلاف الكبسيسر بينهسا في التنظيم والأهداف والإلتسزام الإيدبولوجي(^(٣٠).

الهوامش

- ١) فؤاد إسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت، ١٩٣٨، ص ٢٤١
 - ٢) ملحق الجريدة الرسمية : العدد : ١٨٨٢، ١٢/٢١ / ١٩٨٩٠٠
 - ٣) جريدة أخبار الخليج ، ص ٢٠ ، الأربعا ٢٣٠/٥/١٩٩٠
- 4) فؤاد إسحق الخوري ، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها ، بيروت ، ١٩٨٠، ١٩٨٣ ، ص ٨٢٠
- ٥) قاسم أحمد فخرو ، غرفة تجارة رصناعة البحرين بين إنجازات الماضي وطموحات المستقبل: دراسة تحليلية ، البحرين نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ٤٠
 - ٦) قاسم أحمد فخرو ، المرجع ننسه ، ص ٨٠
 - ٧) قاسم أحمد فخرو ، المرجع نفسه ، ص ١١
- ٨) باقر سلمان النجار ، الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي:
 التاريخ والمجتمع ، مؤتمرالتنظيمات الأهلية العربية ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر-٣ نوقمبر ١٩٨٨، ص ٢٠٧-٢٣٧٠٠
 - ٩) المصدر السابق، ص ٢٣٢.
 - ١٠) المصدر السابق، ص ٢٣٤.
- ١١) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها، ص ٢٦٤.
 - ١٢) المصدر السابق، ص ٢٧٨.
- lan J. Secombe4, Labor Migration To Arabian Gulf: Evolu-(\\"
 tion and Cha4racteristics 1920 -1950. British Society for Middle Eastern Bulletin, 10 (1) 3 -10, 1983, p.7
- Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexington book, (\£.1976, p80.

Emile Nakhleh, Ibid, p76.

(10

Emile Nakhleh, Ibid, p76.

(17

. Emile Nakhleh, Ibid,p77

(1Y

lan J. Secombe4, Labor Migration To Arabian Gulf: Evolu-(\A dietion and Characteristics 1920 -1950. British Society for Mid Eastern Bulletin, 10 (1) 3 -10, 1983, p.7

Emile Nakhleh, Bahrain, Massachusetts, Lexington book, (11 1976, p80.

Emile Nakhleh, Ibid, p.82

(7 .

٢١) التقرير المقدم من وزارة الخارجية الامريكية الي الكونجرس الامريكي حول الوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣: البحرين .

٢٢) المرجع السابق،

۲۲) باقر سلمان النجار، الجمعيات الاهلية ف بالخليج العربي (التاريخ المجتمع)، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية : مشاركة، عطاء، انماء، اكتربر ١٩٨٩ص ٢٠٥ – ٢٤٣، ص ٢١٣٠.

٢٤) المرجع السابق، ص ٢١٩٠

٢٥) قواد أسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة
 رممارستها، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٨٠٠

٢٦) باقر سلمان النجار، الجمعيات الاهلية في الخليج العربي (التاريخ والمجتمع)، مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة، عطاء، انماء، اكتربر ١٩٨٩، القاهرة، ص ٢١٢٠

٢٧) التقرير السنري والمالي لعام ١٩٨٦، الجمعية الإسلامية، البحرين٠

٢٨) سعد الدين ابراهيم، الخروج من زقاق التارخ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢٠٠

٢٩) قواد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة ومارستها، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٤٢.

٣٠) قوَّاد اسحق الخوري، المرجع السابق، ص ٢٦٣٠



الفصل السادس عملية التحول الديمقر اطي

(1)

يعرف التحول الديمقراطي هنا على أنه الزيادة في حجم المساركة السياسية الشعبية التي يمكن قياسها من خلال عدة متغيرات يمكن أن تأخذ قيما متدرجة وكذلك قدرة المجتمع المدني على مساءلة ومحاسبة الدولة وأجهزتها . وسنطرح بعض القضايا التي من شأنها توضيح تلك العملية التي لا تزال ما بين شد وجذب بين طرفي المحادلة ونعني بها الدولة بسلطاتها مقابل المجتمع أو على وجه التحديد جماعات الضغط .

١- حربة التعبير والصحافة:

ينص دستور البحرين على الحق في التعبير عن الرأي ونشره إلا أن ذلك غير مطبق على أرض الواقع . وهناك قضايا يحرم حتى ذكرها مثل قضايا الديمتراطية والقضايا السياسية الساخنة كخلاف البحرين مع قطر في قضية جزز حوار التابعة للبحرين والتي تطالب قطر بالسيادة عليها . كما يحرم الخوض في أي موضوع يمس الأسرة الحاكمة . ويشير التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكرنجرس الأميركي حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ١٩٩٣ فيما يخص البحرين أن البحرينيين لميسوا احرارا في التعبير عن تساؤلاتهم حول مدى شرعية النظام أو حتى التعبير عن معارضة النظام قولا أوكتابة ، وتعتبر التجمعات السياسية محظورة ، وتتم مراقبة أي اجتماع قد يتعاطى في القضايا

السياسية عن قرب رغم ظاهرة التخفيف من القيود الحكومية المفروضة على حرية التغبير والتجمع التي بدأت عام ١٩٩١ وهي مستمرة -حسب ما جاء في التقرير- خلال عام١٩٩٣ ٠

ويذكر التقرير أن وزارة الإعلام تمارس سلطات واسعة على وسائل الإعلام المحلية ، وفي حين أن جميع الصحف خاصة فيما يتعلق بالملكية فإنها تمارس الرقابة الذاتية في نقل القضايا الحساسة ولا تتهارن الحكومة مع تغطية وسائل الإعلام العالمية لسياساتها المحلية وقد لجأت مرارا إلى إلغاء وثائق اعتماد مراسلي هذه المؤسسات مما يعرضهم للإبعاد خارج البحرين. ويضيف التقرير أن الدولة تملك وتشغل جميع محطات الإذاعة والتلفزيون ، إلا أن وزارة الإعلام لا تستعمل الرقابة بالنسبة للمحطات الفضائية التي تبث من الخارج مثل محطة الدليري تبث من الخارج مثل محطة الدليان تبثان على مدار الساعة من خلال التلفزيون المحلي دون رقابة ،

٢- الحرية الدينية:

الحرية الدينية مكفولة للجميع من مسلمين ومسيحيين ويهود وبهائيين وهندوس وغيرهم فجميعهم يتمتعون بحرياتهم في ممارسة طقوس دياناتهم ولهم اماكن عبادة مخصصة لممارسة تلك الطقوس ، ويستطيع الشيعة ممارسة شعائرهم ، خاصة في أيام عاشوراء ، دون تدخل من السلطة .

٣- التمييز على أسرس العرق أو الجنس أو الدين أو الإعاقة:

إن ظاهرة التمييز على أساس الجنس هي الظاهرة الراضحة في مجتمعات المنطقة الخليجية ، وفي البحرين تبدر تلك الظاهرة في ثلاث ميادين هامة هي التعليم العالي والعمل و القوانين خاصة ما يتعلق منها بالأسرة ، ففي التعليم الإبتدائي والإعدادي والثانوي مجتمعة تتساوى الفرص بالنسبة للجنسين حتى وصلت أعداد البنين والبنات إلى درجة متساوية وفي الثلاثين عاما الماضية ارتفعت أعداد الطلبة الذكور إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل ثلاثين عاما بينما ارتفعت أعداد الإناث إلى أكثر من عشرة أضعاف في الفترة ذاتها وهذا مؤشر على ان فرص التعليم متاحة امام الفتيات أكثر مما كانت عليه في السابق، مثلك الصورة تختلف بالنسبة للتعليم العالي فقد كانت سياسة جامعة الحرين تلك الصورة تختلف بالنسبة للتعليم العالي فقد كانت سياسة جامعة الحرين

تسمح للطلبة الذكور ذوي المعدلات المنخفضة التي تصل إلى ٦٣٪ وترفض قبول الإناث ممن ترتفع معدلاتهن إلى ٨٠٪ في بعض التخصصات بسبب احتكار الطالبات للمعدلات العالية في نتائج التوجيهية كل عام ، وبعد الكثير من التظلم والإحتجاج من قبل الصحافة والجمعيات النسائية عدلت الجامعة من أسلوبها فأصبحت تقبل نصف طلابها من الذكور والنصف الآخر من الإناث دون النظر في معدلات الجنسين وتبقى سياسة الجامعة حتى الآن بعيدة عن المساواة بين الجنسين. أما بالنسبة لفرص العمل فقد وصلت الإناث في سوق العمل إلى ١٩٦٥٪ من مجموع قوة العمل البحرينية . ولكن بسبب البطالة المتزايدة فإن المؤسسات تشجع ترظيف الذكور وتبتى الكثيرات من النساء عاطلات عن العمل. وبالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية فلا يزال التطبيق الحرفي للشريعة الإسلامية هو المتبع ، ومهما بلغت المرأة من تعليم او مركز اجتماعي فهي تتعرض لعدم الأمان بالنسبة للقضايا الأسرية كالطلاق أو وجود ضرة تشاركها زوجها أو فقدانها حضانة أطفالها في حالة وقرع الطلاق .

أولا: المراجع العربية

- ١) إبراهيم ، سعد الدين ، الخروج من زقاق التاريخ ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ، ١٩٩١
- ٢) إبراهيم ، سبعد الدين ، تأميلات في مسبألة الأقليات ، دار سبعاد الصباح، ١٩٩٢ ،
 - ٣) التقرير السنوي والمالي لعام ١٩٨٦ ، الجمعية الإسلامية ، البحرين
- التقرير المقدم من وزارة الخارجية الأميركية إلى الكونجرس الأميركي
 حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم لعام ٣٩٩١: البحرين.
- ٥) التعداد العام للسكان والمساكن والمباني والمنشآت-١٩٩١ ، الجهاز المركزي للإحصاء، إدارة الإحصاء البحرين
 - ٦) جريدة أخبار الخليج ، ٢٣/٥/٥٩٠.
- ٧) الخوري ، فؤاد إسحق ، القبيلة والدولة: تطور نظام السلطة وممارستها،
 بيروت،١٩٨٣٠٠
- ٨) فخرو ، قاسم أحمد ، غرفة تجارة رصناعة البحرين بين إنجازات الماضي وطموحات المستقبل: دراسة تحليلية ، البحرين ، نوفمبر ١٩٨٩.
 - ٩) ملحق الجريدة الرسمية ، العدد: ١٨٨٢، ٢١ ، ١٢٨ ، ١٩٨٩ .
- ١٠) عبد الفضيل ، محمود ، التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والإتجاهات خلال الفترة ١٩٥٤ ١٩٨٥، مركز دراسات الرحدة العربية + جامعة الأمم المتحدة ، بيروت ، فبراير ١٩٨٨.
- ١١) النجار ، باقر سلمان ، الجمعيات الأهلية في منطقة الخليج العربي ،
 التاريخ والمجتمع ، في كتاب : مؤتمر التنظيمات الأهلية العربية (مشاركة –
 عطاء-نماء) ، القاهرة ، ٢٦ أكتربر ٣ نوفمبر ، ١٩٨٩.
- ١٢) النقيب ، خلدون حسن ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، بيروت ، ١٩٨٧ .

١١٣) رضا ، محمد جواد ، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي؛ أزمات التنمية وتنمية الأزمات ، بيروت ١٩٩٢ .

ميه وتنميه الازمات ، بيروت ١٩٩٢ · المحرين ومشكلات التغيير السياسي الرميحي ، محمد غانم ، البحرين ومشكلات التغيير السياسي جتماعي ، الكريت ، ١٩٨٤ · المحرين ومشكلات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في معاديا المدري ، محمد غانم ، معرقات التنمية الإجتماعية والإقتصادية في معاديا المدريات ا والإجتماعي ، الكريت ، ١٩٨٤ .

مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، ذات السياسة ، الكويت ، نوفمبر ١٩٧١ .

ثانيا: المراجع الانجليزية

- 1) Cause, Gregory III, Oil onarchies, Domestic & Security Challenges in the Arab Gulf States, New York, 1994.
- 2) Nakhleh, Emile, Bahrain,, Massachuesettes, Lexington 1976.
- 3) Seccambe, Ian, Labor Migration to the Arabian Gulf: Evolution& Charactersitics 1920-1950. British Society for Middle Eastern Bulletin, 10(1):3-10, 1983.

دار ال سين النشر والتوزيع النامرة: ١٠ ش بستان الدكمة من ش الألغي الدكمة من ش الألغي ألم المبين : ١٣١٥ مس.ب : ١٣١٥ المستسبة ١٥١١ من ش الزنازين خلف من ش الزنازين خلف قاعة سيد درويش بالهرم مس.ب : ١٧٠٢ المبين : ١٧٠٢ المبين المبين

هركز ابن خلدون الدراسات الإنمانية الاراسات الإنمانية الا المنطم القسامرة: ص.ب١٦١٧ مارية : ص.٢١٦١٧ مارية الإيداع ٢٦٢٠٣٠ ماريم الإيداع ٨٠٨٠٨٨ الماريداع ١.۶.٨٨ الماريدان ا

977-279-018-1

الإشراف النني: اشرف بيدس